

محضر الجلسة رقم 705

التاريخ: الثلاثاء 10 جمادى الآخرة 1431 (25 ماي 2010)

الرئاسة: المستشار السيد عبد الرحمن أشن الخليفة الخامس لرئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات وسبع عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الأربعين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفوية.

المستشار السيد عبد الرحمن أشن، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،
أعلن عن افتتاح الجلسة.
السادة الوزراء المحترمون،
السيدات المستشارات المحترمات،
السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل السادس والخمسين من الدستور، ووفقا
لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه
الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول
الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من
مراسلات وإعلانات، الكلمة لكم السيد الأمين.

المستشار السيد أحمد حاجي، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه وسلم.

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة المحترمة،

إخواني وأخواتي المستشارين المحترمين،

بالنسبة للمراسلات التي توصلت بها رئاسة المجلس إلى يومنا هذا، ما

كاين جديد سيدي الرئيس، السادة البرلمانين المحترمين، إلا بالنسبة
للأسئلة الشفهية والكتائية التي توصل بها مجلس المستشارين ابتداء من

12 ماي 2010 إلى غاية 25 منه:

- عدد الأسئلة الشفهية: 19 سؤالاً؛

- عدد الأسئلة الكتابية: سؤال واحد؛

- عدد الأجوبة الكتابية: 5 أجوبة.

شكرا السيد الرئيس، ولكم الكلمة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

وقبل أن نتعرض لبرنامج الأسئلة الشفهية المدرجة في جلستنا هذه،

نعرض طلبات الإحاطة التي وردت على المجلس طبقا لمقتضيات المادة

128، والتي توصلت بها الرئاسة وهي 6 إحاطات.

نقطة نظام؟ تفضلوا السيد الرئيس في إطار التسيير الله يجازيك بخير.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

السيد الرئيس، اللي يمكن لي نقول لك هو أنه دائما حنايا اللي

غيكونوا في الحسنات ديال هاذ الحكومة غنقولوهم، واللي غيكونوا في

السيئات غنهبو الحكومة، وبمكن لي نقول لكم، السيد الرئيس، أن

وسائل الإعلام كنا دائما نوجه مجموعة ديال الأسئلة للسيد وزير

الاتصال، ولكن كنشكروه بعدما كان الاجتماع مع السيد الرئيس،

اللي هو تشكروه بالمناسبة ديال المؤسسة، أنه كان حضر معنا السيد

الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، السيد إدريس لشكر، ووعدنا

على أساس أنه يدوز البث، وفعلا داز البث، بحيث أتم شغتم بعد ما

كان التصريح الحكومي أنه داز البث ديال جميع الفرق، وهذا شيء

إيجابي، فتتطلبو من السيد وزير الاتصال المحترم بعد ما مشى في هاذ

الطرح، أنه في المستقبل بمشي في هاذ الطرح هذا على أساس يعزز

ويقوي المؤسسة.

فشكرا، السيد الرئيس، ونتمنى مرة أخرى من وزير الاتصال

والسيد الوزير المكلف بالعلاقات المحترم أنهم بمشيوي في هذا التوجه.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الرئيس على هذه المداخلة في إطار نقطة نظام،

وننتقل السادة المستشارين إلى بسط الإحاطات التي تقدم بها السادة

رؤساء الفرق البرلمانية، والكلمة للفريق الحركي في إطار طلب الإحاطة.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

على إثر الأحداث المؤسفة التي عرفتها البطولة الوطنية للنخبة في الدورات الأخيرة، والتصرفات اللامسؤولة لبعض المحسوين على كرة القدم، التي استهدفت بشكل صريح فريق الاتحاد الزموري للخميسات، معتمدة كل الوسائل بما فيها منبرا عموميا يفترض فيه الحياد التام والاحترافية الإيجابية، لأنه ملك لكل المغاربة.

وأمام هذه الوضعية المزرية التي جاءت لتعمق أزمة كرة القدم في بلادنا، في وقت كان الجميع فيه يتوق إلى التغيير نحو الأحسن، خاصة بعد الرسالة الملكية السامية التي جاءت لتجعل حدا لمآسي الكرة المغربية بعد تشريح دقيق وتوجيهات حكيمة، اعتبرها الجميع خارطة للطريق بالنظر لشمولية مضامينها وسمو فلسفتها، واعتماد الحكامة الجيدة كشرط أساسي لتحقيق أهدافها.

ونظرا لكون الفريق الزموري كان من بين ضحايا هذه السلوكات، فإننا بقدر ما ننوه بالجهود التي يقوم بها رئيس الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم وباقي الأعضاء الجامعيين، بقدر ما نشجب ما يقوم به ويقوم به رئيس لجنتي البرمجة والتحكيم، واستغلال وجودهما داخل المكتب الجامعي ضدا على الشرعية القانونية من جهة، واستعمال منبر إعلامي عمومي من جهة أخرى لتمرير مخططه المكشوف، ضاربا عرض الحائط بجهودات وتضحيات ساكنة بأكملها، جندوا كل طاقاتهم من أجل دعم الفريق، واعتباره منذ سنوات المقابلة الأولى في المدينة التي تؤمن العيش لعدد من العائلات أصبحت مرشحة لتقوية صفوف البطولة المتفشية بالمنطقة.

كما أن إقليم الناظور بدوره عرف الأسبوع الماضي استياء عارما جراء القرار المححف الصادر عن لجنة القوانين والأنظمة التابعة للمجموعة الوطنية للهواة، والذي سيخصم بمقتضاه 4 نقط من رصيد

هلال الناظور متزعم الترتيب العام، الذي سبق وأن حسم في أمره بالصعود إلى مباريات السد قبل إسدال الستار على منافسات البطولة، للإشارة فتبرير القرار كان واهيا، إذ برر القرار باعتبار لاعبي هلال الناظور لم يثبتوا الأرقام على بذلهم.

وأمام هذا الواقع الرياضي المرير، فإننا في الفريق الحركي نناشد من يهمله الأمر وكل الضمائر الحية من أجل التدخل كل من موقع مسؤوليته لإنقاذ ما يمكن إنقاذه بفتح تحقيق عميق ونزيه في الموضوع وتطبيق ما تنص عليه القوانين الجاري بها العمل.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الرئيس، الكلمة لفريق التحالف الاشتراكي في إطار طلب الإحاطة، الأستاذ أعمو.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الرئيس،

في إطار الإحاطة، ظهرت لي وأنا بصدفة أحضر في (forum) خارج المغرب لعرض الخدمات واستقطاب الكفاءات التقنية من طرف عدد من الشركات، وفيهم الكثير من المغاربة، أن أجد بلادي في مفارقة أثارت لدي وهما ولبسا أطلب توضيحه، فمن جهة الحكومة المغربية، وهي عازمة بشكل جدي، أطلقت عدد كبير من البرامج ذات الطابع الاستراتيجي في مجالات بيئية وتكنولوجية، الفلاحة وغيرها، ومن جهة كذلك أن هذه الحكومة راهنت بشكل كبير في تحقيق رهان تكوين ما يزيد عن 10.000 مهندس في ظرف زمني قليل، واستثمرت في هذا مع المدارس الخاصة والجامعية العمومية، ومن جهة ثالثة تبذل مجهود من أجل محاصرة ظاهرة هجرة الأدمغة خارج البلاد التي تكونها على حساب ميزانية الدولة.

ولكن بالمقابل نجد صراعا وتشنجا دائما بين الحكومة وكافة المهندسين المغاربة، أية مفارقة هذه، سيدي الرئيس، التي نسمع هادي سنة باعتصامات وإضرابات وتناطحات، لماذا؟ من أجل الدعوة إلى الحوار الجاد لإيجاد حلول حول إيجاد نظام ملائم ومتقدم ومحسن

لوضعية المهندس المغربي، حول تحسين وضعه ليكون في مأمن عن المنافسة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

هؤلاء المهندسين الذي نؤدي لهم، مهندس دولة 6500 درهم شهريا كأجرة، هو الذي توظفه مكاتب الدراسات الكبيرة التي تتعاقد مع الحكومة المغربية في الأشغال الكبرى، إلى متى سنستقيظ لدعم وحماية الأطر التي كونتها الحكومة بميزانية الدولة وأن لا تحرمهم من مواظنتهم وأن تعطيمهم الإمكانيات للبقاء للإحتداب للرجوع إلى البلاد. الآن هناك نزيف من الذهب من الاستقلالات من الخروج، من الالتحاق بمراكز في مختلف أنحاء العالم، من هذا المنبر ندعو البرلمان إلى التفكير بجد في هذه الظاهرة لأنها تدعم المشروع الكبير النهضوي الذي يقوم به المغرب في التنمية، وندعو الحكومة إلى أن تسرع بشكل جاد في محاوره هاذ الناس والاستجابة إلى مطالبهم.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الرئيس، والكلمة للإحاطة الثالثة، وهي لفريق الأصالة والمعاصرة، تفضلوا.

المستشار السيد عمار عبد الفتاح:

السيد الرئيس، تم سحب الإحاطة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، ومنتقل إلى الإحاطة الثالثة وهي لفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

طبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي لمجلسنا المحترم، يشرفني باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أن أحيط المجلس الموقر علما بقضية تعد طارئة في نظرنا، وهي تم إشكالية تهدد مستقبل أجيالنا ومن خلالهم مستقبل وطننا، ويتعلق الأمر بالانتشار المهول للأقراص المهلوسة وكل أنواع المخدرات العصرية والتقليدية بأبواب

وداخل مؤسساتنا التعليمية، إضافة إلى الأحياء الهامشية وغير الهامشية، مما يتطلب منا جميعا التفكير بجدية في المعالجة الصارمة لهذه الآفات التي أصبحت تورق الأمهات والآباء والأولياء على حد سواء، وأيضا الأطر الإدارية والتربوية للمؤسسات التعليمية بفعل ما ينتج عنها من انتشار لظواهر الاعتداءات وتعريض حياة الناشئة التي لا تتعامل مع هذا النوع من الانحراف إلى جرائم متعددة، أصبحت ظاهرة ملفتة يمكن تلخيصها في عنوان عريض وهو: الهلوسة المؤدية إلى ترسيخ كل مظاهر الانحراف والعنف بالمؤسسات التربوية.

ونأمل من الحكومة الموقرة والأجهزة الأمنية أن تبذل مجهودات أكثر لمواجهة هذا الواقع المر، كما ندعو كافة المعنيين بهذا الأمر كذلك من هيئات المجتمع المدني وجمعيات أمهات وآباء وأولياء التلاميذ والسلطات المحلية والوطنية وهيئات المنتخبة إلى الانخراط الفعلي في مواجهة هذه الظاهرة التي تستهدف قيمنا، كما تستهدف مستقبل أمتنا الذي يعتبر فيه التلميذ والتلميذة قطب رحي ونساء ورجال الغد. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، السيد الرئيس، ومنتقل إلى الإحاطة الموالية، وهي لفريق التجمع الدستوري الموحد، تفضلوا السيد المهاشي.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس منذ ما يقارب سنتين والمهندسون بالإدارات العمومية يخوضون حركات احتجاجية لإقناع الحكومة بعدالة مطالبهم، ووضعوا ملفا مطلبيا واضحا لدى السيد الوزير الأول يهم تعديل النظام الأساسي الخاص بالمهندسين والمهندسين المعماريين الأطر المشتركة بين الوزارات، هذا النظام الذي وضع منذ 1985، ولم يعرف أي تغيير منذ ذلك التاريخ، ففئة المهندسين هي الفئة الوحيدة من الموظفين العموميين التي تخضع لنظام ترقية يعتمد الحصيص القار، ويؤكد هذا الملف المطلي أيضا على تدهور الحالة المادية للمهندسين، بالإضافة إلى عدة إصلاحات تم التكوين وكل ما يرتبط بهذا القطاع.

وقد لجأت التنظيمات الممثلة للمهندسين إلى محاوره الحكومة، والتزم السيد وزير تحديث القطاعات بإهاء هذا الملف في حد زمي

هذه المسألة، السيد الرئيس، السادة الوزراء، هي كتمس المصادقية أولا ديال المؤسسات، وكتمس أيضا المصادقية ديال الحكومة، للأسف الشديد أنه واحنا نتعرفو في الأنظمة الديمقراطية التي تحترم مواطنيها بمجرد ما الإعلام يثير قضية من القضايا ديال الفساد إلا وتبادر النيابة العامة إلى إعمال مسطرة البحث والتحري والمتابعة إذا اقتضى الأمر ذلك، لكن نحن في المغرب لنا منطوق آخر، وكيف يستصاغ أن وزيراً، وبعد التقرير المشهور للمجلس الأعلى للحسابات، يأتي ويقول أن هذا التقرير ليس قرآناً متزلاً، ويأتي وزير آخر ويقول لنا لا تنتظروا مني أن أكون متهوراً، إذن نخليو احنا هاذ الناس يبقاو يحفظوا ويشفروا في هاذ البلاد، وهما اللي متهورين حقيقة، ونبقاو احنا كنتفرجو، والمواطن أش كييعتير؟ كييعتير بأننا لا احنا كمؤسسة تشريعية عندنا شي مصادقية، لا الحكومة متحملة المسؤولية ديالها، إذن كاين استمرار دولة اللا عقاب.

وهاذ الشيء راه نتج عليه واحد العديد من المآسي، سواء تعلق الأمر بتنمية بلادنا في شموليتها، أو تعلق الأمر بالتغطية الصحية، واحنا كنهضرو على التعاضديات، لذلك أنه كيف يعقل أنه واحد المواطن عادي كيدير واحد الياجورة كيزيدها كيوقف عليه المقدم ولا الشيخ ولا القائد مع الوحدة ديال الليل، في حين أن هناك من راكم ثروات وثرروات ويعيش حراً طليقاً.

لذلك فنحن نقول بأنه آن الأوان لجعل حد لكل أشكال التسبب في المال العمومي، ثم أيضا إعمال مقتضيات من أين لك هذا إنصافاً لفقراء هذه البلاد.

شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً لكم السيد الرئيس.

الآن نشرع في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، وعددها 20 سؤالاً، 11 سؤالاً منها آني موجهة لقطاعات الشؤون الخارجية والتعاون، الصحة، التربية الوطنية، التنمية الاجتماعية، و9 أسئلة عادية موزعة على قطاعات الخارجية، الصحة، التربية الوطنية، الاقتصاد والمالية، الشباب والرياضة، كتابة الدولة المكلفة بالماء والبيئة.

وقبل أن نشرع في بسط الأسئلة الشفهية، أريد أن أجدد التأكيد على ضرورة التزام السادة المستشارين والوزراء بالتوقيت المحدد في

أقصاه 30 ماي الحالي، إلا أنه لازال المهندسون في حالة ترقب، وليس هناك أي مؤشر على حل هذا التوتر الذي يؤزم وضعية نخبة مغربية تساهم في بناء المغرب الحديث، فمن غير المعقول بل، السيد الرئيس، من المخجل أن تضطر هذه النخبة إلى الوقفات الاحتجاجية والإضراب لإسماع صوتها.

لذلك، فإننا نهيئ بالحكومة، وعلى الخصوص السيد الوزير الأول المحترم، إلى الإسراع بمعالجة هذا الملف وتجنيب هذه النخبة اللجوء إلى أشكال احتجاجية تعطل المرفق العمومي ولا يجني المغرب منها إلا السلبيات.

ونحن في الفريق الدستوري الموحد، نؤكد أنه كيف ما كان الحال فإن الحل الجزئي الذي ستوصل له الحكومة مع المهندسين سيشكل مثاراً لإشكاليات وتوترات مع فئات أخرى من موظفي الإدارات العمومية.

ولذلك نهيئ بالحكومة إلى المراجعة الشاملة لقانون الوظيفة العمومية وفق منظور يراعي إصلاح منظومة الأجور في اتجاه يحفز على الإنتاجية والمردودية، ويحقق التوازن بالتحفيز والمكافئة، كما يجب أن تشكل هذه المراجعة مناسبة لتوحيد النصوص القانونية للوظيفة العمومية، وتجنب كثرة الأنظمة الخاصة التي أدت إلى جو من التمييز بين فئات موظفي الدولة.

شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً لكم السيد الرئيس، ننتقل إلى طلب الإحاطة الأخير وهي للفريق الفيدرالي، الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد عبد المالك أفرباط:

شكراً السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

الأخوات والإخوة المستشارون،

في إطار المادة 128 من النظام الداخلي، سأحاول أن أتطرق إلى حالة كانت طارئة ولا زالت طارئة وستبقى طارئة إلى أن يجعل حد لكل أشكال التسبب والفساد المالي ببلادنا، والذي عرفته العديد من المؤسسات العمومية وبعض الجماعات المحلية، وأيضا بعض القطاعات الأخرى.

النظام الداخلي لضمان استفادة الجميع من البث التلفزيوني، أرجوكم أن تلتزموا بالتوقيت المحدد.

ونستهل جدول أعمالنا في هذه الجلسة بالأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون حول تطورات قضية وحدتنا الترابية، ونظرا لوحدة الموضوع التي تجمع هذه الأسئلة، نستأذن المجلس الموقر بعرضها دفعة واحدة، وبعد ذلك نعطي الكلمة للسيد الوزير للإجابة عنها.

السؤال الأول في الموضوع يتمحور حول مستجدات قضية الصحراء المغربية، وهو للمستشارين المحترمين السادة: عبد الحميد السعداوي، عبد الرحيم العلافي، عبد القادر قوضاض، بناصر أزوكاغ، إدريس مرون.

الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم السؤال، تفضلوا الأستاذ مرون، الكلمة لكم.

المستشار السيد إدريس مرون:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيد الرئيس،

زملائي،

القضية الوطنية عرفت في الأيام الأخيرة كثير من التطورات، منها ما هو على الصعيد الدولي، وأخص بالذكر إجماع لتمديد مهمة بعثة المنورسو لسنة كاملة بالصحراء، وكذلك عدم قبول التكفل بمجال حقوق الإنسان إلى ما نشاهده اليوم في كل وقت مجموعة من الشباب والشيوخ يعودون بصفوف كثيرة إلى المغرب، هارين من الجحيم الذين يعيشون فيه في تندوف، هذه الأشياء الجديدة التي إن كانت جاءت فإنها لم تأت من فراغ، فإنها جاءت بناء على الدبلوماسية الحية، التي نشاهدها سواء الرسمية أو الموازية، وكذلك على قاعدة المقترح المغربي.

السيد الوزير، بغينا نعرفو الرأي ديالكم فيما يتعلق بمزيد من الإيضاعات حول القضية الوطنية التي هي قضية المغاربة جميعا وتحظى بأولويتنا جميعا ولا أولوية فوقها، كذلك ما هو الشيء الذي جعل دبلوماسيتكم الآن تكون أكثر جدية من الماضي؟ نريد تقييما في هذا الشأن.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الرئيس.

السؤال الثاني في الموضوع وهو حول تطورات طبعاً قضية الوحدة الترابية، للمستشارين المحترمين السادة: محمد الأنصاري، محمد السوسي الموساوي، أحمد لخريف، محمد فوزي بنعلال، عبد اللطيف أبدو، من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، الكلمة لكم الأستاذ أبدو، تفضلوا.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدو:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة المحترمة،

الزملاء المحترمين،

تعرف، السيد الرئيس، قضية وحدتنا الترابية تطورات مهمة منذ أن أعلن صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله عن مبادرة الحكم الذاتي لصحرائنا المغربية، وفي المقابل يقوم أعداء وحدتنا الترابية بمحاولات يائسة إما بتشويه الحقائق بخصوص القرارات الأهمية، أو التهديد بالتصعيد ضد بلادنا، خاصة بعد عودة العديد من أبنائنا من مخيمات الذل والعار بتندوف.

وفي إطار تنوير الرأي العام الوطني والدولي عن تطورات قضية وحدتنا الترابية على ضوء القرارات الأخيرة لمجلس الأمن، ويتعلق الأمر بقرار رقم 1920 الذي أشاد بالمقترح المغربي المتعلق بالحكم الذاتي، وأشاد كذلك بجديته في حل النزاع المفتعل.

نسألكم، السيد الوزير المحترم، عن ماهية الخطوات التي تعتم حكومة صاحب الجلالة القيام بها لتقوية دينامية الدبلوماسية المغربية الرسمية، وتعزيزها طبعاً بدبلوماسية برلمانية موازية ومجتمعية، من أجل فك الحصار المضروب على المغاربة الصحراويين المحتجزين في تندوف، والذين هم في وضعية مأساوية، تتنافى مع أبسط شروط الكرامة وحقوق الإنسان المتعارف عليها دولياً، والتي أصبحت وضعية شاذة ومفضوحة دولياً ومرفوضة سياسياً، بفعل كل تلك الممارسات اللاإنسانية الفاقدة لأبسط الشروط، شروط الكرامة والخاضعة للقهر وآليات التعذيب والذل من جراء الأسر والحجز، والتي قاومها أبناء المغرب الصحراويين البررة بالفرار من جحيم العذاب والالتحاق بالوطن أفواجا أفواجا، ملبين نداء الوطن: "إن الوطن غفور رحيم".

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الرئيس.

موضوع السؤال الثالث حول آفاق تفعيل مكتسبات المغرب بعد القرار الأخير لمجلس الأمن، للسادة المستشارين: عبد اللطيف أعمو، العربي خربوش، أحمد حاجي، محمد الزعيم، عبد الرحمن الزمزامي من فريق التحالف الاشتراكي، الكلمة لكم المستشار خربوش.

المستشار السيد العربي خربوش:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لقد حققت بلادنا مكتسبات جديدة بعد تأكيد مجلس الأمن مؤخرا على رغبته في الوصول إلى حل سلمي، على أساس مقترح الحكم الذاتي الذي تقدمت به بلادنا، وبعد رفضه لتمديد صلاحية المينورسو للتدخل في الشؤون المدنية لسكان مناطقنا الجنوبية، وهو ما يعتبر انتصارا لبلادنا وفشلا في محاولات الخصوم نقل المعركة إلى داخل التراب الوطني.

وبعد هذا الانتصار، نسائل معاليكم، السيد الوزير، عن آفاق العمل لتفعيل هذه المكتسبات والتعريف بها على أوسع نطاق، مع الاتجاه بشكل أقوى نحو بلدان الجنوب، خاصة إفريقيا، والمؤسسات الدولية والمنظمات المدنية، وما الذي تقومون به لدعم الدبلوماسية الموازية، حزبية ومدنية، لتساهم بتنسيق ودعم من وزارة الخارجية في التعريف بمكتسبات بلدنا من جهة، ومن جهة أخرى فضح حقيقة الوضع المأساوي لحقوق الإنسان بمخيمات تيندوف، خاصة المنظمات الحقوقية الوطنية والدولية؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الرئيس، وشكرا لكم على احترامكم كذلك للوقت.

وموضوع السؤال الرابع حول الوحدة الترابية والقرارات الأخيرة لمجلس الأمن، للسادة المستشارين: عبد الحميد فاتحي، عبد الرحيم

الرماح، محمد دعيدعة، حسن أكليم، محمد لشكر، من الفريق الفيدرالي، تفضلوا السيد لشكر.

المستشار السيد محمد لشكر:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

لازال المقترح المغربي القاضي بتمتع أقاليمنا الجنوبية بحكم ذاتي، والذي وصفه المنتظم الدولي بالجمدي وذو المصادقية، يواصل إنتاج آثاره الإيجابية، إذ أن مجلس الأمن من خلال قراراته الأخيرة، وخاصة القرار 1920 بتاريخ 30 أبريل 2010، والذي يعكس الفشل الذريع لأطروحة الانفصال وللدبلوماسية الجزائرية التي وظفت كل طاقتها وحتى المالية منها لمعاداة الوحدة الترابية لبلادنا.

كما أن الإجماع الوطني والفعل الدبلوماسي لبلادنا والتنمية المتواصلة لأقاليمنا الجنوبية، كشفت الواقع المزري لمخيمات الاحتجاز في تيندوف، ودفعت بأفواج من المواطنين إلى الالتحاق بوطنهم.

لذلك، فالمطلوب من الحكومة أن تواصل الجهد الدبلوماسي لدى القوى الفاعلة في القرار الدولي، واتخاذ كل الإجراءات الضرورية لتمكين إخواننا العائدين من كل شروط المواطنة الكاملة.

ومن هنا، نسائلكم، السيد الوزير، عن الإستراتيجية المزمع فُحجها في هذا المجال صونا وتعزيزا للوحدة الترابية واحتضانا للإخوة العائدين من مخيمات الذل والعار.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

نتقل إلى السؤال الخامس في الموضوع، وهو بعنوان حول التطورات الأخيرة في ملف قضية الصحراء المغربية لفريق الأصالة والمعاصرة، ولتقدم أحد السادة المستشارين من الفريق لسط السؤال، الأستاذ اسطمبولي.

المستشار السيد عبد اللطيف اسطمبولي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،
السيد الوزير،

نعلم جميعا الجهود الجبارة التي يقوم بها السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون، لكن مما لا شك فيه أن قضية الصحراء المغربية تعتبر من النزاعات والقضايا الخلافية التي عمرت طويلا في ردهات المنابر الدولية، وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة، بالرغم من الجهود الجبارة والمبادرات الخلاقة التي أطلقها المغرب لطى صفحة هذا النزاع المفتعل. وتبقى مبادرة الحكم الذاتي كإحدى أهم وأقوى المبادرات التي بلورها المغرب، الأمر الذي مكنته من تبوء مكانة بارزة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهو الملف الذي ظل يتشدد به أعداء الوحدة الترابية كمنطقة للدفاع عن مطلبهم الفاقد لأية مصداقية أو سند تاريخي أو قانوني.

كما أن الإقبال المتزايد للوفود الصحراوية للعائدين من مخيمات تيندوف، قد ساهم بشكل غير مسبوق في إرباك قيادة ما يسمى بالبوليساريو وحليفتهم التقليدية الجارة الجزائر، كل هذه التطورات مجتمعة أسفرت عن إصدار القرار الأخير للأمم المتحدة، والذي يفند بشكل لا رجعة فيه أطروحة البوليساريو، بما في ذلك إقحامه لملف حقوق الإنسان كذريعة لاستجداء العطف السياسي لبعض الدول ومساعدة بعض الهيئات والمؤسسات الأجنبية.

السيد الوزير،

إذا كنا لا ننكر أهمية الجهود الجبارة التي قامت بها الدولة المغربية، ملكا، حكومة، برلمانا، وشعبا، فإننا نساءلكم من هذا المنبر عن الإجراءات التي اتخذتموها للمزيد من تقوية التنسيق بصفة مسؤولة ومشجعة لإشراك الدبلوماسية البرلمانية والشعبية في هذا الملف ذا الأسبقية القصوى من جهة أخرى، وكذا ما تم إنجازها من قبل الحكومة لتسهيل مأمورية إدماج العائدين من مخيمات تيندوف، بالإضافة إلى آخر تطورات المبادرة الوطنية بشأن مشروع الحكم الذاتي، وكذلك نساءلكم عن مدى دعم الوزارة لجمعية المجتمع المدني والجالية المغربية المقيمة بالخارج للقيام بدورها في هذا المجال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

السؤال الموالي في نفس الموضوع بعنوان مستجدات ملف الوحدة الترابية، للسادة المستشارين: إدريس الراضي، المهدي زركو، المعطي بنقدور، الحو المبروح، لفريق التجمع الدستوري الموحد، تفضلوا السي المهدي.

المستشار السيد المهدي زركو:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

أخواتي المستشارات،

إخواني المستشارين،

تعرف قضية وحدتنا الترابية في الآونة الأخيرة، ولو في ظل سيرورة تاريخية، بتحديات وتطورات متسارعة، لا شك أن ما يبررها هو المأزق الذي حاصرت نفسها فيه الأطراف المعادية للوحدة الترابية بعد اختيارها سياسة الانكماش على المواقف الجامدة والعقيمة، بدل التعاطي الإيجابي مع المقترح التاريخي الذي تقدم به المغرب، والرامي إلى تمتيع أقاليمنا الجنوبية حكما ذاتيا في ظل السيادة الوطنية.

وفي هذا الإطار، كانت هناك تحركات مكثفة معادية لمصالح المغرب لأجل خلق ارتباط زائف وممنهج ما بين المغرب ومستوى حقوق الإنسان وأساسا في أقاليمنا الجنوبية، وعلى الرغم من أن هذه المحاولات باءت بالفشل كنتيجة لتحركات الدبلوماسية المغربية إلا أن المواقف الرسمية لبعض الجهات المؤثرة في القضية تقتضي منا أن نساءلكم، السيد الوزير المحترم، عن الحثيات والسياق الدبلوماسي الذي سبق صدور التقرير الأخير للأمين العام، التقرير 1920 في 6 في أبريل. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، وشكرا لكم على احترامكم للوقت كذلك، ومنتقل إلى السؤال السابع والأخير في نفس الموضوع، وهو بعنوان تطورات قضيتنا الوطنية، للمستشارين المحترمين السادة: زبيدة بوعباد، علي سالم الشكاف، امبارك النفاوي، عبد الوهاب بلفقيه، دحمان الدرهم.

الكلمة للسيدة الرئيسة، تفضلي الأخت زبيدة.

المستشارة السيدة زبيدة بوعياض:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

أختي، إخواني المستشارين،

عرفت قضيتنا الوطنية تطورات سياسية وإعلامية متسارعة في الشهور الأخيرة جراء الهجمات المتعددة والمتكررة التي يشنها خصوم وحدتنا الترابية والذين يدورون في فلكتهم.

ولقد فهمنا أن أسباب هذا الهجوم السافر على المغرب يأتي في إطار التشويش على المبادرة الجادة للمغرب، والمتمثلة في الحكم الذاتي، والتي ألفت دعما دوليا غير مسبوق، وتوج هذا الهجوم بالقرار الأممي الأخير الذي خيب آمال مرتزقة البوليساريو وراعتهم الجزائر، التي سعت بكل الوسائل إلى المس بصورة المغرب دوليا والتشويش على ما حققه من تقدم في قضية وحدته الترابية.

السيد الوزير،

في هذه الأجواء، ما هي الجهود التي تقومون بها من تقوية الموقف المغربي في تحصين وحدته الترابية؟ وما هي الإجراءات التي تقومون بها لإنهاء محنة إخواننا المواطنين المغاربة المحتجزين في مخيمات الذل والعار؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الرئيسة، والكلمة الآن للسيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون ليحيب عن الأسئلة المطروحة، ولكي تكونوا في وضع يلائم أكثر، نرجو منكم أن تفضلوا إلى المنصة، تفضلوا السيد الوزير، ولكم 21 دقيقة للإجابة على هذه الأسئلة.

السيد الطيب الفاسي الفهري، وزير الشؤون الخارجية والتعاون:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

اسمحوا لي أن أعرب في البداية للسيدات والسادة المستشارين المحترمين، ومن خلالكم لجميع مكونات مجلسكم الموقر عن خالص عبارات الشكر على طرح هذه الأسئلة ذات الأهمية الخاصة بشأن

التطورات الأخيرة لقضية الصحراء المغربية، والتي تعكس حرصكم على ضرورة تضافر كل الجهود الوطنية لمواصلة الدفاع عن مشروعية قضيتنا الأولى على المستوى الأممي والدولي في ضوء صدور القرار 1920 عن مجلس الأمن كتطور ملموس - كما تفضلتم - في التعاطي مع هذا النزاع بكل جوانبه السياسية والقانونية والإنسانية.

ولا بد من التذكير، أن هذه القضية شهدت خلال السنوات الأخيرة بفضل مبادرة الحكم الذاتي التي أطلقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس تحولات حاسمة للخروج من حالة الجمود، بما كانت تحمل آنذاك من مخاطر حقيقية وضغوط قوية على المملكة المغربية.

ولقد كان لهذه المبادرة أعمق الأثر في بروز توجه دولي جديد لدى مجلس الأمن، يركز على إبعاد فكرة الاستفتاء نهائيا والتجاوب الإيجابي مع منطق الحل الثالث كوسيلة مثلى وجاذبة لبلوغ الحل السياسي النهائي المنشود لهذا النزاع المفتعل.

فهذه القرارات أصبحت - كما تعلمون - تحت الأطراف على الدخول في مفاوضات جوهرية على أساس التحلي بالواقعية والتوافق، أخذنا بعين الاعتبار الجهود البناءة وذات المصادقية التي بذلها المغرب منذ 2006، وتكريس الحل السياسي الذي يلغي - كما قلت - نهائيا الخيارات المتباعدة، ولاسيما خيار الاستقلال الوهمي، التي كانت مطروحة في نطاق مخطط التسوية للأمم المتحدة سنة 1991، وكذلك بعض المقترحات، وخاصة منها مقترح "جيمس بيكر الثاني".

ومنذ صدور قرار 1871 في أبريل 2009، الذي ثبت مرجعية الأمم المتحدة وجهود المبعوث الشخصي للأمين العام، قام السفير كريستوفر روس بزيارتين للمنطقة قصد التشاور مع الأطراف في فبراير ويونيو، وأشرف على عقد لقاءين مصغرين "درنشتاين" بالنمسا في غشت 2009، و"أرمونك" بالولايات المتحدة في فبراير 2010.

والجميع، وذكرتم هذا السيدة والسادة المستشارين المحترمين، أن هذا اللقاء الأخير جاء في خضم حملة دبلوماسية ودعائية استفزازية شرسة للبوليساريو بدعم قوي وتدخل مباشر للجزائر والسلطات الجزائرية حول ما يسمى بانتهاكات حقوق الإنسان أو ما يسمى باستغلال الثروات الطبيعية بالجنوب.

ولقد بلغت هذه الحملة ذروتها العدائية مع اقتراب تقرير الأمين العام تمهيدا لصدور القرار الأخير لمجلس الأمن، وذلك عبر محاولات ضاغطة لتحريف المفاوضات عن مسارها السليم وترديد شعارات

زائفة حول توسيع صلاحيات المينورسو من خلال الرسائل المستنسخة التي بعثت بها الجماعة الانفصالية للأمم المتحدة.

وبتوجيهات ملكية سامية، وجهت عدة مذكرات ورسائل رسمية إلى الأمين العام للأمم المتحدة قصد توضيح الموقف المغربي، والتي تضمنت أجوبة دقيقة ومفصلة عن كل المزاعم المغرضة والمناورات المتكررة للخصوم، وكذلك توجيه انتباه المنتظم الأممي إلى الأوضاع المقلقة والخطيرة بلحمادة فوق التراب الجزائري، وخاصة ما يتعلق بتخلي دولة الجزائر عن تحمل مسؤوليتها وواجباتها القانونية والإنسانية مع كل ما يترتب عن ذلك من حالة غير مسبوقة ومتناقضة مع أحكام القانون الدولي فيما يخص القانون المطبق والولاية القضائية بالمخيمات، وكذا علاوة على ضرورة التسجيل والإحصاء لإخواننا الموجودين فوق التراب الجزائري منذ سنين.

كما أجريت في نفس الاتجاه اتصالات مباشرة مع الأمين العام ومبعوثه الشخصي ومع جميع أعضاء مجلس الأمن، وطوال المرحلة التمهيدية لإعداد القرار 1920، أجريت سلسلة لقاءات شبه يومية مع سفراء الدول الأعضاء في مجلس الأمن المعتمدين بالرباط، كما قامت الندوية الدائمة للمملكة المغربية بنيويورك، وسفراء صاحب الجلالة في الدول المعنية، بتحركات واتصالات نشيطة من أجل تأمين المحافظة على المكتسبات المغربية وتعزيزها وإحباط مناورات الخصوم، بما فيها استبعاد إدراج مسألة حقوق الإنسان ضمن صلاحيات المينورسو.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن القرار الصادر عن مجلس الأمن بالإجماع في 30 أبريل 2010، مدد - كما تعلمون - مهمة المينورسو لمدة سنة، وقد كرس القرار كل المكاسب التي حققها المغرب منذ سنة 2007، وثبت القرار السابقة داعيا للعمل في بيئة مواتية للحوار من أجل الدخول في مرحلة مفاوضات أكثر كثافة وموضوعية، مجددا الدعوة لمواصلة المفاوضات دون شروط مسبقة وبمحسن النية، مع الأخذ بعين الاعتبار ما بذله المغرب من جهود في إشارة واضحة وقوية للمبادرة المغربية للحكم الذاتي.

كما عزز هذا القرار، تم تعزيز القرارات السابقة في الشهر الماضي، كما عزز هذا القرار الموقف الرسمي للمغرب، الذي يطالب الأطراف

الأخرى بالانخراط الجاد في المسار التفاوضي ووضع حد لتملصها وتقرها من التزاماتها ومسؤولياتها في هذا المضمار.

وهكذا، فإن هذا القرار:

أولا: يحث البوليساريو وكذا الجزائر على التعاون بشكل أكبر وأكمل مع الأمم المتحدة ومع المغرب لوضع حد للمأزق الراهن وإحراز تقدم نحو إيجاد حل سياسي؛

ثانيا: وفي نفس التوجه، يدعو القرار الأطراف الأخرى لإظهار المزيد من الإرادة السياسية للمضي قدما صوب التسوية في إطار أفضلية المبادرة المغربية؛

ثالثا وأخيرا: يؤكد مجلس الأمن أن الوضع الراهن غير مقبول على الأمد الطويل بالنسبة لمستقبل كامل المنطقة، وهذا ما يعني تقاسم مجلس الأمن للرؤية المغربية في رفض منطق التعنت والجمود - كما جاء في تدخلاتكم - وما له من انعكاسات سلبية سواء على العلاقة الثنائية مع الجارة الجزائر أو على مستوى الاندماج المغاربي في وقت تتفاقم فيه الأخطار الأمنية، وتهدر فيه فرص التنمية المشتركة، وتحبط فيه آمال وانتظارات خمس شعوب المنطقة.

أما بخصوص البعد الإنساني، فقد أكد القرار أهمية إحراز تقدم في الجانب الإنساني بتعاون مع المفوضية الأممية لشؤون اللاجئين، وبشكل خاص عبر برنامج تبادل الزيارات العائلية برا وجوا.

ولا يفوتني في هذا الصدد أن أحدد موقف المملكة المغربية الثابت، الذي يطالب السلطات الجزائرية بوضع حد لمعاناة المحتجزين بمخيمات تيندوف، وإلغاء وضعيتهم الشاذة، وتمكين المفوضية المذكورة من القيام بممارسة الصلاحيات الموكولة إليها.

وحدير بالذكر أن التقرير الأخير للأمين العام، ولأول مرة، تجاوب مع المطلب المغربي الملح لموضوع إحصاء وتسجيل إخواننا الموجودين قسرا بتيندوف كخطوة أولية لتمتعهم بالحماية الإنسانية، مشددا على ضرورة تفعيل برنامج خاص بالمقابلات الفردية من أجل تيسير عودتهم الطبيعية لأحضان ذويهم وأسراهم بالمملكة المغربية ووطنهم الأم.

وهنا نسجل بارتياح كل هذه المجموعات التي تدخل يوميا في الأسابيع الأخيرة إلى المملكة المغربية معبرة على الإرادة القوية، وخاصة من هؤلاء الشباب للرجوع بين ذويهم، والانخراط في هذا المغرب المتقدم المتطور، محافظين بذلك على حريتهم، وكذلك إبراز قلقهم بالنسبة للظروف المأساوية فوق التراب الجزائري.

السيد الرئيس،

إن خلاصة القرار 1920 أعادت التأكيد على التوجهات والمحددات الواضحة التي رسمها مجلس الأمن لدعم الأمين العام ومبعوثه الشخصي السفير كريستوفر روس لإيجاد حل سياسي ونهائي، وذلك عبر إعطاء زخم أكبر للسلسلة التفاوضية انسجاما مع التزامات المجتمع الدولي في إنهاء هذا النزاع الإقليمي الذي طال أمده.

وفي هذا السياق، فإن المغرب يجدد كامل استعداداته لمواصلة التعاون مع الأمين العام على أمل التوصل لحل سياسي واقعي وخلاق على أساس المبادرة المغربية التي مازالت مطروحة على طاولة التفاوض، في نطاق الوحدة الترابية والسيادة الوطنية ومقومات الدولة المغربية من أجل إنهاء هذا النزاع المتقادم.

إخواني،

أود أن أسجل في الأخير أن الوزارة بقدر ما ترحب بكل الملاحظات والأفكار والتحليل لمجلسكم الموقر ومتابعتمكم للعمل الحكومي في هذا الملف المصري بمختلف أبعاده، فإنها تشجع وتتطلع نحو كل مبادرات الفرق والمجموعات النيابية وفيما وراءها الهيئات الحزبية الوطنية المحترمة، تلکم المبادرات التي من شأنها تحقيق تفاعل قوي ومتواصل مع الأحزاب وفعاليات المجتمع المدني، خاصة في الفضاء الأوروبي والغربي من أجل تطوير وإجهاض المخططات العدائية للخصوم وفضح تحركاتهم المحمومة.

وبهذه المناسبة، أؤكد مرة أخرى على الدور الحيوي والضروري لجميع مكونات الدبلوماسية الموازية في نطاق التعبئة الوطنية ضد إستراتيجية أعداء وحدتنا الترابية، مجددا استعداد الوزارة لكامل التعاون الوثيق والتنسيق المحكم معها من أجل إضفاء طابع مؤسسي على هذا التعاون بطريقة أكثر فعالية وأفكار عملية، علما أن الوزارة سبق لها وأن اقترحت آلية للعمل الجماعي في إطار شبكة تؤمن انتشارا منتظما ومؤثرا وفاعلا للدبلوماسية المغربية، حكومية وغير حكومية، للدفاع عن قضيتنا المقدسة وتحصين وحدتنا الترابية.

فشكرا لكم جزيل الشكر، وسواصل إذن هذا العمل المشترك الضروري، الحكومة تقوم بواجبها في اتصالاتها مع الحكومات ومع الهيآت المتعددة الأطراف وخاصة الأهمية، ولكن نحن بفضل رؤية صاحب الجلالة، بفضل تعبئة الشعب المغربي كاملة، وبفضل اتصالاتكم مع زملائكم نظرائكم على المستوى الحزبي التمثيلي أو النقابي، فنحن

إن شاء الله بالضرورة سننتصر لأن حق المغرب وحق شعب المغرب، ولأن المغرب العربي أصبح ضرورة، ولا يمكن أن نبقي في هذا الجمود الذي مع الأسف نرفضه مؤسساتنا وشعبا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، ومنتقل بعد هذا إلى تعقيبات السادة المستشارين أصحاب الأسئلة إن كانت هنالك تعقيبات، الكلمة للفريق الحركي صاحب الإحاطة الأولى في إطار التعقيب.

المستشار السيد إدريس مروان:

شكرا السيد الرئيس.

إننا في الفريق الحركي نتمن عاليا توجهات صاحب الجلالة الجديدة بخصوص هذا الملف، كما نحیی أيضا الجهود الذي تبذله كل القوى الحية في البلاد من حكومة ومجتمع مدني للعمل يدا في يد في التوجه الصحيح بحثا عن آفاق تجمع المغرب العربي.

إلا أنني أريد أن أسجل، السيد الرئيس، شيء لا أستطيع أن أفهمه، ذلك أننا في كل لقاءاتنا مع الجزائريين رسميا وغير رسميا، وفود برلمانية منتخبة أو في إطار شعبي، نسجل عند الإخوة الجزائريين رغبة أكيدة عند الإخوة في الشعب الجزائري، رغبة أكيدة على طي هاته الصفحة، وعلى التلاحم والعمل المشترك، وفي نفس الوقت نرى يوما بعد يوم العمل المعاكس للحكومة الجزائرية، فكلنا ندري أن الحكومات هي تمثل شعوبها، ومن المفروض أن تبدي وتعبير عن آراء شعوبها في التوجهات، إلا أن هذا لدى جيراننا لا نعرف ولا نعرف كيف يمكن أن تعبّر حكومة على رغبة معادية تماما لرغبة الشعب ولمدة تفوق 30 سنة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

استمعنا بكل إمعان لما تفضل به السيد وزير الخارجية المحترم، وفعلا عاش المغرب وعشنا كذلك كبرلمانيين الأسبوع الماضي وبداية هذا

ولكنهم في موقع ضعف في الواقع، إلا أن الإشكالية ترد في التقاطع بين الجانب القانوني لحقوق الإنسان والجانب الإنساني.

في الجانب القانوني، المغرب قدم بشكل قوي جدا يعني مكاسب باهظة وكبيرة جدا، ولا يحتاج إلى من يعطيه الدروس، وبالخصوص بعد الخطاب الملكي ل 6 نونبر الماضي، الذي جعل القضية الوطنية ضمن الالتزامات الفردية لكل فرد مغربي تجاه بلده، ووضع حدا للازدواجية في هذا المجال.

إلا أنه في المجال الإنساني، مازال هناك مجهود لا بد أن يبذل، عادة في المجال الإنساني يقصد به لأنه المجال القانوني هو الضغط من أجل الملاءمة والانخراط في المجتمع الدولي الحديث للملاءمة للنظام الدولي.

في المجال الإنساني غالبا كذلك ونحن نشغل وأشرتكم في عرضكم لهذا الاشتغال في قضية الزيارات، ولكن كذلك يخص به مسألة اللاجئين، مسألة تدير ملف الهجرة ومسألة الأقليات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الرئيس أفتيم وقتكم، الكلمة للفريق الموالي، وهو الفريق الفيدرالي في إطار التعقيب، تفضلوا الإخوان ديال الفريق الفيدرالي.

المستشار السيد عبد الرحيم الروماح:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير، بالعودة لما أشرتتم إليه في تدخلكم، أشرتتم وأشدتم بالدور الذي تقوم به الدبلوماسية ديال الأحزاب والنقابات، وفي هذا الإطار نحن نرى في الفريق الفيدرالي أنه مازال يجب أن يبذل الكثير من الجهد في هذا المجال للتكامل بين الحكومة، بطبيعة الحال كاي تنسيق وتكامل بين المؤسسات التشريعتين الغرفة الأولى والغرفة الثانية أي البرلمان، لكن أيضا بالنسبة للأحزاب والنقابات وجمعيات المهاجرين بالأخص يجب أن يكون هناك برنامج متكامل بالتنسيق، صحيح تبذل الجهود، لكنها يجب أن يكون هناك نوع من التكامل حتى تكون المرادوية أكثر وأكبر، وخاصة أننا أمام وضعية اللي عندها شرعية بطبيعة الحال.

طبعا القرار 1920 طبيعي، الالتحاقات طبيعية، لأننا أصحاب حق، لأننا أصحاب شرعية، والطرف الآخر يتحرك عن باطل، وبالتالي

الأسبوع من خلال التصريح الحكومي والمناقشة التي تفضل بها نواب الأمة ورد السيد الوزير الأول على أن القضية الوطنية كان لها حيز كبير، وكانت فيها مجموعة من التوضيحات، ووقفنا فعلا، ووقف كذلك من خلالنا الرأي العام الوطني على الجهود الجبارة التي تقوم بها حكومة صاحب الجلالة في تدير هذا الملف، الذي نعتبره أنه طال، وطال بسبب إكراهات خارجية معادية لاستقرار المغرب، معادية لوحدة المغرب، ترغب في خلق العديد من المشاكل المفتعلة التي تعتبر في الظرف الراهن وفي الزمن الراهن من باب الشيء المتجاوز، ذلك أننا في المغرب دائما وكنا دائما ندافع ونسعى إلى تحقيق وحدة المغرب العربي، وتحقيق التنمية في داخل هذا الجزء من الوطن العربي المعروف بقواسمه المشتركة المتعددة.

إلا أننا نسجل كذلك من طرف أشقائنا الجزائر، حكام الجزائر، نوع من المعاكسة رغبة في خلق توترات مفتعلة، مواقف أحيانا لا تفهم، في الوقت أننا كذلك برلمانيين ومن خلال الدبلوماسية البرلمانية، وملتقي برلمانيين جزائريين وممثلين عن الجزائر، ونسجل أن هناك فعلا رغبة في خلق وحدة المغرب العربي، وبالتالي كذلك كثير منهم يستنكر كل هذه الأفعال.

لذلك، السيد الرئيس، أريد أن أسجل بكل امتنان ونيابة عن فريقتي الجهود التي تقوم بها الحكومة في شخص السيد وزير الخارجية، ونتمنى لمجهودهم كل التوفيق والنجاح. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة لفريق التحالف الاشتراكي في إطار التعقيب عن جواب السيد الوزير، تفضل الأستاذ أعمو.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أريد أن أهنئكم وأن أحييكم عن المجهود الجبار والنتائج المحصل عليها من خلال الدبلوماسية الذكية والدقيقة في تناول ملف هذه القضية الوطنية المصيرية بالفعل.

السيد الوزير، مقارنة حقوق الإنسان أصبحت من المقاربات التي دخلت ضمن آليات الاشتغال في مجال السياسة الدولية وفي العلاقات الدولية، ونحن الآن هذه الآلية ارتأى أعداء وحدتنا أن يستعملوها،

بأن الشعب الجزائري يحب السلم مع المغرب، احنا هاد الشئ اللي تقوله كولو عندنا المشكل مع الإدارة الجزائرية والنظام الجزائري، والنظام الجزائري اليوم ماشي ضد المغرب، ضد بناء وضد المفتاح ديال المغرب العربي، والعالم اليوم، السيد الوزير، يسير نحو التجمع ونحو التوحيد، هذه الإدارة الجزائرية والنظام الجزائري يسير نحو التشتت، مع الأسف السيد الوزير ما عدناش الوقت باش نواصلو.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة للفريق الموالي في إطار التعقيب، وهو فريق التجمع الدستوري الموحد.

المستشار السيد المهدي زركو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

احنا مهنككم على الجهودات القايمين بها في هذا الميدان، واحنا عندنا ثقة تامة، والشعب المغربي كامل عنده ثقة تامة بأن هذه القضية لن يفرط فيها أي مغربي، ولاسيما هي عند أيادي أمينة وهي أيادي صاحب الجلالة نصره الله، إلا أنه السيد الوزير هناك بعض القضايا اللي كتهم مواطنين مغاربة، إخواننا المغاربة المحتجزين في تيندوف، واللي احنا في الحقيقة كنعيشو المههم ومأساتهم اللي كنعيشوها، ولاسيما في الميدان الخارجي.

احنا اليوم في اليوم العالمي للطفل، الأطفال، السيد الوزير، الآن في المخيمات هناك منظمات دولية يتم تسفير بعض الأطفال في العطلة الصيفية، وهاد الأطفال المغاربة يتم إقصاؤهم نهائيا، ما يتم تسفيرهم هو أبناء القادة، وأبناء الدول الأخرى، أما الأطفال المغاربة يعني مقصود عن ما يتم تسفيرهم، وهذا نبغوكم تتدخلوا لدى المنظمات الدولية والمنظمات باش تفضحوا هذه الخروقات اللامعقولة، اللي غير مقبولة، واحنا ما يمكنناش نقبلوها لأن هذاك طرف من فلذات أكبادنا، اللي كتب عليهم الله أنهم يعيشوا هذه المأساة، وللأسف بسبب أشقاء جار عرب جزائريين، هذا شيء نأسف له، ونتمنى أن ينتهي هذا المشكل في إطار الوحدة وفي إطار التكامل وفي إطار المصير المشترك، اللي احنا كنعرفو جميعا أن مهددين بالكوارث الطبيعية في العالم، الأزمات العالمية والعالم الآن يتجه نحو الوحدة، واحنا نطلب من أشقائنا الجزائريين أن

لا تفاجئنا قرارات من هذا القبيل بقدر ما نحن نطالب أكثر، لذلك نحن نقترح عليكم، السيد الوزير، أن تتخذوا المبادرات، مثل ما نحن نلتقي باقتراح من البرلمان، كنجتمعو الآن، ما كنشوفوش لقاءات ديال كل هذه الأطراف، أحزاب، نقابات، جمعيات المهاجرين، حتى باش نشغلوا بواحد الخطة متكاملة، واحنا بطبيعة الحال مسلحين وعندنا رؤية واضحة.

ما يقال حول حقوق الإنسان، الجزائر عندما يتكلمون عن حقوق الإنسان، هل بالفعل يهمها حق الإنسان؟ هل بالفعل تمهما الديمقراطية؟ بطبيعة الحال نحن نعرف أن هذا، ولكن هذا يجب أن يعرفه العالم، أن يعرف عند الآخرين، أما بالنسبة لنا احنا نعرف أن الأسباب الحقيقية هي معاداة المغرب، هي كل ما يمكن تقوم به، ولازالت تقوم به من أجل إضعاف المغرب، لذلك علينا أن نكثف جهودنا من أجل باش تكون مردودية أكبر، وتكون قرارات أفضل مما وصلنا إليه.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، والكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة في إطار التعقيب، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد الكور:

شكرا السيد الرئيس، كنشكرو السيد الوزير على مجموعة المعطيات اللي زودنا بها فيما يخص هذا الملف، ولو أنه احنا، وأستسمح، السيد الوزير، ما عدناش المعطيات الكافية اللي عندكم، اللي كتنمناو بطبيعة الحال في المستقبل أنكم توافيو هذه المؤسسة بالتطورات اللي كي يعرفها هذا الملف، لأن احنا كل ما نعرفه، نعرفه عبر وسائل الإعلام، ومكندخلوشاي وكتنمناو أننا نشاركوكم، وعندنا الثقة الكاملة فيكم وفي الجهودات الجبارة اللي قمتو بها تماشيا مع التوجهات ديال سيدنا الله ينصرو.

إلا أنه أنا عندي بعض الإشارات، احنا الشعب المغربي لن يتخذ الشعب الجزائري عدوا له، وأقل دلالة على هاذ الشئ، وكنوضحها بهذا المثل البسيط، وهو لما تتبع المغرب بإمعان مباراة كرة القدم اللي جرت ما بين الفريق الجزائري والفريق المصري، والمدن المغربية والشعب المغربي كله احتفل بهذا الانتصار ديال الفريق الجزائري.

نطلب منكم أن تبلغوا لهذه اللجنة اللي كنفواضوا معها، وكتناقشوا معها ملف وحدتنا الترابية، كانت الجزائر أو منظمة أخرى أن تبلغوا لها

ببندوف؟ هل أنت مناضل فعلي لحقوق الإنسان لما تبحث وتدافع على منظور سياسي وليس منظور حقوقي أو إنساني؟

وهنا أريد أن أبرز الفرق، الفرق القوي ما بين هذه الحالات المشجعة من طرف الأعداء والمنظمات الرسمية في الدولة الجارة، والوضع الشامل وليس الفردي للمثات من المغاربة، محتجزين؟ محتجزين، والمغرب يؤكد على هذا الكلام، لأن ليس لهم الحق في التسجيل، وليس لهم الحق في حرية التنقل وحرية الاختيار، الإحصاء والتسجيل عملية ضرورية، مع الأسف لم تقم بها الأمم المتحدة منذ سنين رغم الطلب المتجدد للسلطات المغربية ولجميع المؤسسات البرلمانية والتمثيلية المغربية، حصلنا إلى هذا في الشهور الأخيرة كتأكيد على مبدأ وتأكيد على التزام وتأكيد على واجب جزائري، لم تقبل به ولم تنفذه، لماذا؟

التسجيل أولا يعطي العدد، ولكن التسجيل يعطي الفرصة لكل من أبنائنا الموجودين فوق التراب الجزائري الحق للاستجواب الفردي، أي استجواب في كل السرية، ماذا تعمل هنا؟ هل تريد أن تبقى في هذه المخيمات؟ أو هل تريد أن ترجع إلى بلدك بين ذويك وبين عائلتك؟ هذا الحق اللي خصنا ندافعوا عليه ونواصلو العمل به، وتتمسك بالمفاوضات، بالجانب السياسي للمفاوضات، ونحارب كل محاولة إقحام عناصر مثل هذه اللي هي تكتيكية، وننتشيت بالمسيرة الداخلية الوطنية، وخاصة بداية بحكم ذاتي إذا كان ممكن كحل نهائي، وفي انتظار ذلك بجهوية موسعة، ستمكن المغرب للتحرك وإعطاء الدليل على أننا ناس جادين وقادرين على التطور والتنمية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، وشكرا لكم كذلك على مساهمتكم القيمة معنا في هذه الجلسة التي أحطتمونا فيها بأدق تفاصيل ملف وحدتنا الترابية.

وبعد هذا الجواب للسيد وزير الخارجية عن أسئلة متعلقة بالقطاع، تنتقل إلى الأسئلة المدرجة في جدول أعمالنا والمتعلقة بقطاع الصحة، والسؤال الأول الموجه إلى السيدة وزيرة الصحة هو حول المستنقعات التي خلفتها الفيضانات وآثارها على صحة المواطنين، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس الراضي، البشير أهل احمد، عبد الحميد أبرشان، عمر الجزولي، عبد العزيز البنين.

الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضلوا الأستاذ الهاشي بتقديم سؤالكم.

المستشار السيد عبد المجيد الهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات الوزيرات،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس،

خلفت الفيضانات التي عرفتها مناطق متعددة من المملكة، وفي مقدمتها منطقة جهة الغرب-الشراردة-بني يحسن، مستنقعات مائية، لازالت الآن مغمورة بمياه راكدة، وما نخشاه هو تعفن هذه المياه لتصبح مناخا ملائما لتكون حشرات مضرّة بصحة المواطنين وناقلة لبعض الفيروسات والعدوى.

ولهذا نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة:

- هل أخذت وزارتك بعين الاعتبار آثار هذه المخاطر على صحة المواطنين؟

- وما هي الإجراءات التي تقومون بها لحماية وحفظ الصحة العامة جراء مخلفات الفيضانات؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الجواب، تفضلي السيدة الوزيرة، إذا كان يسعفك ذلك المكان لتقدم الجواب فتبارك الله، مكانش يلائمك تفضلي للمنصة السيدة الوزيرة.

السيدة ياسمينة بادو، وزيرة الصحة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين،

أود أن أشكركم على هذا السؤال لأنه سؤال جد مهم، وهناك مخاطر حقيقية اللي يمكن لنا نسجلوها على إثر الفيضانات، لأنها كتكون هناك مخاطر اللي كنتنتج عن المستنقعات بفعل الفيضانات، وما تسببه من انتشار العديد من الأمراض.

أولا بغيت نشير لكم في هذا الباب على أن المغرب بسبب هاذ المخاطر، وبالخصوص هاذ البقع ديال الماء اللي كتبقى، كان عندنا

الآن دابا في ذيك المستنقعات اللي باقية ربما أنكم ما كملتوشاي
الجواب.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، وشكرا جزيلاً لكم على احترامكم
للوقت، والكلمة للسيدة الوزيرة في إطار التعقيب في 2 دقائق.

السيدة وزيرة الصحة:

غير باش نجواب للتعقيب دياب السيد المستشار المحترم، تم إحصاء
جميع المستنقعات والبرك المائية التي يتوالد بها البعوض، والتي دابا احنا
تبقاوا متبعينها، تمت المراقبة الأندروولوجية للنقل، اللي هو البعوض،
بماته النقط المائية لتتبع مراحل نموها البعوض ولضبط الوقت والطريقة
المناسبة للمكافحة والمكافحة الملائمة، وتتم إما بطريقة فيزيائية أو
كيميائية أو بيولوجية، وعندنا خصكم تعرفوا في كل جهة المختبرات
(*les observatoires*) اللي تبتعوا الحالة الوبائية لكل جهة.
وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيدة الوزيرة، وننتقل إلى السؤال الثاني الموجه كذلك
إلى السيدة وزيرة الصحة، وموضوعه هو ظاهرة غياب الأطباء
الاختصاصيين في بعض المراكز الاستشفائية الجهوية والإقليمية.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم
السؤال، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد مصطفى الوجداني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدتان الوزيران،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

لقد رافق التوسع العمراني والمد الحضري الذي شهدته بلادنا مؤخرًا
نمو وانتعاش العديد من الجهات والأقاليم، وهو الأمر الذي جعل منها
محطة استقطاب للكثير من التجمعات السكنية، هذا فضلا عن الساكنة
الأصلية للمنطقة.

لكن لوحظ، السيدة الوزيرة أن النمو والانتعاش الاقتصادي الذي
عرفته مجموعة من المناطق لم تواكب نفس الوتيرة فيما يخص توفير الأطر

كبلدان مجاورة، كالعديد من البلدان كنا نعاني من الملاريا، فهذا
الأسبوع كنت في المنظمة العالمية للصحة، والمغرب هو الدولة الثانية في
الإقليم اللي تعطاتو الوثيقة بأنه المغرب تمكن أنه يقضي على الملاريا،
وهذا بفضل الجهود دياب عدة سنوات، وهذا حقيقة يدل على أنه
عندنا منظومة صحية قادرة أنها تتغلب على الأمراض اللي مازالت
كاينة في العديد من الدول المجاورة لنا.

ففي هذا الصدد، وفي سياق سؤالكم، بدلنا مجهودات جبارة خلال
الفيضانات التي عرفتها بلادنا هذه السنة، فقد تم تجنيد كل الإمكانيات
اللوجيستكية اللازمة، وذلك بتنسيق مع عدة قطاعات أخرى، من
ضمنها وزارة الداخلية، الدرك الملكي، الوقاية المدنية، ولكن كذلك
وزارة الفلاحة والصيد البحري، فتم تجنيد ما يزيد عن 350 من الأطر
الطبية وشبه الطبية والتقنيين، وبغيت نقول على أن هاذ السنة استنتجنا
الدروس من الفيضانات دياب السنوات المقبلة، فكنا متهيئين، هيأنا
واحد الإستراتيجية اللي الآن فوق ما يكونوا هناك فيضانات تنكونو
مجهزين أنفسنا.

فتم توفير كذلك سيارات الإسعاف ووسائل النقل الضرورية، تم
تقديم خدمات طبية تتجلى في الفحوصات الطبية والتمريضية
والاستشفائية، وكذلك تحليلات مخبرية وخدمات متعلقة بالتوعية
والتحسيس، تم توفير الأدوية اللازمة مع تطهير نقط الماء، هذه نقطة
جد أساسية، تطهير نقط الماء ومعالجة النقط السوداء، ومن أجل القضاء
على المستنقعات الناتجة عن الفيضانات تم اتخاذ عدة تدابير، أريد أن
أذكرها بعجالة، إحصاء جميع المستنقعات.. في التعقيب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، أن تكملوا جوابكم في إطار التعقيب إذا أمكن ذلك،
الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب عن جواب السيدة الوزيرة.

المستشار السيد عبد المجيد الهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

بدوري أريد أن أتقدم بالشكر إلى السيدة الوزيرة على تفضلها
بالإجابة على هذا السؤال.

نعتر أننا في المغرب قضينا على الملاريا، السؤال ديالنا، السيدة
الوزيرة هو ما شي خلال الفيضانات، قتلو بأنكم جندتم 350 من
الأطر الطبية وشبه الطبية وواحد العدد دياب الآليات، احنا سؤالنا هو

المالية ديال المراكز الاستشفائية، ما يفوق على 2000 ألف منصب مالي.

ويمكن لي نقول لكم السيد المستشار المحترم على أنه بالنسبة لأطباء الطب العام، واحنا راه دابا غادي نديرو المباراة الجديدة بالنسبة للمناصب المالية لهذه السنة، فتحنا لأول مرة 500 منصب مالي بالنسبة للأطباء ديال الطب العام، وما جاونا إلا 250، وفي ذاك 250 اللي تينجح في المباراة وتيتم تعيينه في منطقة نائية تيرفض على أنه يلتحق، نفس الشيء بالنسبة للأخصائيين، وبصفة عامة التوزيع العادل غادي يكون صعب، لماذا؟ لأن مع الأسف لحد الآن التكوين ديال الاختصاصيين هو تكوين بقي محدود في العدد، فآنذاك الحكومة السابقة خذات على عاتقها مبادرة جديدة لتكوين 3 آلاف و300 طبيب في أفر 2020، لأنه راه 4 ديال المراكز الاستشفائية فقط، الخامس ها هو بدا في مدينة وجدة، وهنا كذلك كايين صعوبات في تدبير هذا الملف.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب عن جواب السيدة الوزيرة، تفضلوا السيد.

المستشار السيد عبد الفتاح عمار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة، أنا بكل صراحة بغيت نقول بأنه الاعتراف ديالك هو كيحيلنا على التصريح ديال السيد الوزير الأول، لأنه اللي سمع التصريح ديال الوزير الأول وهو كيقول بأن الصحة في البلاد ديالنا راه الحمد لله ما خصها والوا، والاعتراف ديالك السيدة الوزيرة، أنا بصراحة كون كنت في دول متقدمة هنا خصك تقدمي الاستقالة ديالك، لأنه بكل صراحة غادي نقول بأنه هاذ الوزارة ربما ما قدرتيش تتفوق فيها، وهذا يعني النتائج ديالها، سواء من الأغلبية أو من المعارضة الأسئلة هما هما، والأجوبة هما هما يعني الأسبوع اللي فات كانت مطروحة نفس الأسئلة، وكان عندك نفس الأجوبة.

إذن اللي كيطلع لك، السيدة الوزيرة، هاذ الشيء هذا احتيا في إطار الغياب، سواء الاختصاصيين هما كيخدموا في السيطارات يعني (*les cliniques*) العاديين، وبالنسبة للغياب هو الغياب حاول يشمل حتى هاذوك يعني الأطباء اللي عاديين ماشي اختصاصيين ولكن حاول حتى هو يشملهم، هذا ناتج ربما عن التسيير، اللي هو، السيدة الوزيرة،

الصحية، وخاصة المتخصصة منها لتغطية الحاجيات الملحة لهذه الساكنة، الأمر الذي ينعكس سلبا على هذه الأخيرة، وخاصة أصحاب الدخل المحدود، والتي تعاني أصلا من الهشاشة وقلة التأطير الصحي. السيدة الوزيرة، فما هو منظور وزارتك لتغطية الخصاص في الأطر الصحية المتخصصة على المستوى الوطني؟ وما هو حجم تغطية وزارتك على مستوى كل جهة من جهات المملكة؟ وأحتفظ السيد الرئيس بباقي الوقت للتعقيب للسيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الجواب على السؤال، تفضلوا السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين،

فأشاطركم الرأي على أن هناك تمميشا حقيقيا عرفته العديد من جهات ومناطق المملكة وذلك منذ سنوات، وما كانش هناك نمائيا توزيع عادل ما بين جميع المناطق بالنسبة للأطر، لا الطبية ولا شبه الطبية، وتعرفوا على أنه كذلك وهاذ الشيء تيجي وتتأكدوه انتما على أنه حتى المراكز الصحية كان العديد منها كان مغلق.

فلذلك، وفي إطار إستراتيجية اللي وضعناها اللي ما بين الفترة المتراوحة ما بين 2008 و2009، درنا واحد المجهود باش نحاولو، لأن ما يمكنش في ظرف سنتين ونصف أننا نقلصو من هذا الخصاص بين عشية وضحاها، ولكن حاولنا أننا نوزعو يعني كل الأطباء، اختصاصيين وأطباء عامون، وكذلك أطر شبه طبية، من ضمنهم المرضين والمرضات، وأطر أخرى اللي كتحتاجها المنظومة الصحية، حاولنا أننا نبدأ في هذا التوزيع العادل، وضعنا مع النقابات واحد المعايير وواحد المقاييس في إطار الشفافية، باش يكون كل واحد أنه من الضروري أنه يلجأ للمناطق، بالخصوص اللي كتعرف الخصاص، ويدوزوا واحد السنة أو على الأقل سنتين.

كانت هذه الحكومة بذلت واحد المجهود استثنائي اللي ما عمرو ما كان، كانت آنذاك وزارة الصحة تتجهيها 700-800 منصب مالي سنويا، حيث هذه الحكومة بدأت تحدث، ما تنحسبش أنا المناصب

ربما هاذ الشئ ما غاديش يجيك هو هذاك، لأنه من طبيعة الحال سؤال-
جواب، هاذي راها ولات مسرحية السيدة الوزيرة.

إذن السيد الوزير الأول في خلال التصريح ديالو التصريح الحكومي
يقول بأنه راه الحمد لله راه كاين اسميتو، إذن أنا أقول لك بصراحة إذا
كان عندكم شئ أوراق من ذاك الشئ اللي قرا علينا السيد الوزير
الأول اعطيهم لنا نديهم للمواطنين نقولو لهم ها باش غادي تداواو،
إذن السيدة الوزيرة بكل صراحة كيبان لنا هنا...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، أهنيتم حقكم في الكلام، جوج دقائق اللي
عندك في التعقيب، الكلمة لك السيدة الوزيرة في إطار الرد عن
التعقيب.

السيدة وزيرة الصحة:

السيد الرئيس،

اللي بغيت نقول هو أن مع الأسف، وهذا يعني بشهادة الجميع
وبشهادة المواطنين وكيف قال السيد الوزير الأول صناديق الاقتراع
غادي تحكم شكون اللي فاشل وشكون اللي ناجح، أنا بغيت نقول
لكم بأنني وزيرة وبكل تواضع وزيرة ناجحة، وأنا احذيت وزارة فيها
تراكمات ديال 5 سنوات كارثية، أنا ملي جيت كانوا الناس تيموتوا
لأن ما عندهم حصص الدياليز، أنا ملي جيت كانوا نساء تيموتوا في
المستشفيات حيث ما كانتش أمومة بدون مخاطر، ملي جيت ما كانوش
الأطباء، ملي جيت كانوا مراكز صحية مغلقة.

الآن المراكز الصحية مفتوحة، نعم السيد المستشار، كانت 5
سنوات أكبر كارثة كانت في وزارة الصحة هي الخمس سنوات
السابقة، أما أنا وزيرة ناجحة وصناديق الاقتراع غادي تمضر،
والمسرحية أتما اللي تتديروها ماشي أنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، نتقل إلى السؤال الثالث الموجه إلى السيدة
وزيرة الصحة، موضوعه تطبيق بعض الالتزامات التي تعهدت بها وزارة
الصحة، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة
لتقديم السؤال، السيد المستشار تفضل الأستاذ.

المستشار السيد أحمد العاطفي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدتان الوزيرتان،
إخواني المستشارين،

لقد التزمت وزارتك في كثير من المناسبات بالقيام بالعديد من
التدابير والإجراءات من أجل تطوير القطاع الصحي والنهوض به،
وتمكنين المواطنين من الاستفادة من الخدمات الطبية في أحسن الظروف،
ومحاربة الأمراض الفتاكة، ومساعدة المواطنين على الحصول على
الأدوية بأثمنة مناسبة وفي متناول ذوي الدخل المحدود على وجه
الخصوص.

إلا أن المتتبع للواقع الصحي ببلادنا، يتفاجأ دوماً بأن الوعود
والالتزامات التي أخذتها الوزارة على عاتقها ظلت إما حبرا على ورق
أو شابتها العديد من الثغرات، ولم تتم مواكبتها بالجدية المطلوبة من
أجل تحقيق أهدافها، فلا أسعار الأدوية انخفضت كما التزمت الوزارة
بذلك، ولا لجان التفتيش والمراقبة في بيع بعض الأدوية بالصيدليات تم
تفعيلها، وحتى نظام التغطية الصحية ظل يعرف مشاكل عديدة في
التطبيق، أما الأمراض الفتاكة فلا زالت تسجل أرقاما مرتفعة كالسل
والسرطان والأمراض المزمنة.

كما تجدر الإشارة أيضا إلى فشل الوزارة في تدبير مشكل الوقاية
من وباء إنفلونزا الخنازير، والذي كلف خزينة الدولة أزيد من 600
مليون درهم بسبب المقاطعة التي عرفتها حملة التلقيح ضد هذا الوباء
بالنظر إلى مجموعة من الحالات التي سجلت فيها مجموعة من الآثار
الجانبية إلى درجة تم معها الحديث عن كساد 18 مليون جرعة من
لقاح أنفلونزا الخنازير.

لكل هذه الاعتبارات، نساءلكم، السيدة الوزيرة، ما هي الأسباب
الحقيقية التي تقف وراء عدم تنفيذ مجموعة من الالتزامات التي
قطعتموها على عاتقكم، والتي علق عليها المواطنين آمالا كثيرة؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الجواب.

السيدة وزيرة الصحة:

السيد الرئيس،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين،

وتتربتوا الجزاءات على المحالفين بذلك، وهذا بالنسبة لكل الأمراض المزمنة من غير داء السل، متفقة معك، واحنا راه غادي نعالجوه بالنسبة لذلك، واسمح لي السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب على جواب السيدة الوزيرة، تفضلوا.

المستشار السيد محمد اطرييش:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة، فيما يتعلق بإجابتك عن هذا السؤال المتعلق بالتزامات وزارة الصحة، هذا يرجع بالأساس إلى التزامات الحكومة الموقرة التي تنتسبون إليها وتمثلونها، وأيضا يرجع إلى وزارة الصحة، بحيث نلاحظ أن السيدة الوزيرة جردت مجموعة من الإحصائيات، وبالخصوص فيما يتعلق بالمناصب المالية ديال الأطباء، يعني 500 منصب مالي التي خصصت، وقالت بأن السيدة الوزيرة لأول مرة، هاذي ماشي أول مرة السيدة الوزيرة، وزارة الصحة موجودة منذ الاستقلال، بالرغم من التراكمات اللي كايينة، كايينة التراكمات، حنا كنعتبرو بأنه كايين تراكمات كثيرة، وراكم حليتيو واحد المجموعة ديال المشاكل، ولكن كايين بعض الوعود اللي اعطيتها لنا من خلال أسئلة شفوية، ومن خلال التصريحات ديالكم باقي ما وفيتوش بها، 500 طبيب راه ما تكفي حتى لمنطقة واحدة معينة، حتى لإقليم واحد.

كايين هناك سوء التوزيع العادل الصحي على المستوى الجهوي وعلى المستوى الإقليمي، كايين بعض الجهات والبعض الأقاليم ما كنتستافدش لا من الأطر، لا من الأطباء، لا من المتخصصين، لا حتى ذيك الحصة الدوائية اللي هي كتعطي لهم.

ثم الإشكاليات الأخرى، كايين بعض المستشفيات، السيدة الوزيرة، راه تبنات وتشيدت وتجهزت ومازال ما تفتحتاش، باقية مسدودة، كايين بعض المعاهد ديال الصيدلة ديال صناعة الأدوية على شاكلة "باستور"، راه قبل من 5 سنوات راه تبنات وتجهزت ويعني باقية مقفلة.

كايين، السيدة الوزيرة، واحد المجموعة ديال.. أنت قلت بأن جمعية لالة سلمى للسرطان أنها يعني نفقت حوالي 300 مليون، الفضل راه كيرجع لهذه الجمعية ماشي للحكومة، الحكومة كان من المفروض أنها تخسر ألف مليون ماشي غير 600 مليون.

في الحقيقة بالنسبة حاء العديد في ثلاث دقائق يصعب أننا نجابو، لأن تحدثتم عن الأدوية، لأول مرة في بلادنا سطرت وزارة الصحة سياسة دوائية، غادي تاخذوا الإستراتيجية ديال 2008، واللي تناقشت في المناظرة الوطنية فبراير 2008 من طرف جميع المتدخلين، لأول مرة وضعنا سياسة دوائية واضحة المعالم، والآن احنا ابدينا في أجراة كل ما التزامنا به في البداية، والأدوية بدأت تنخفض بالنسبة للعديد من الأدوية، باش من هنا لآخر السنة التزامنا على أن العديد من الأدوية غادي تعرف تخفيض ملموس، وبالخصوص متنهضروش احنا فقط على الأدوية الأصلية، خصنا نشجعو الدواء الجنييس، لأن الدواء الجنييس هو الذي يبقى أقل تكلفة، واحنا الآن بصدد وضع واحد الإستراتيجية للتشجيع، اللي داخل فيها الصيدلاني، داخل فيها صانع الأدوية وجميع المتدخلين، لا أتكلم عن كل الإجراءات التي قمنا باش خفصنا أو حذفنا الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للأدوية، من ضمنهم السرطان وأدوية أخرى طويلة الأمد.

بالنسبة لمواجهة الأمراض المزمنة، كذلك لأول مرة كل مرض مزمن وإلا سطرنا له برنامج عمل واضح المعالم، فيه التمويل ديالو، فيه تحديد الزمن ديالو، فيه تحديد المؤشرات اللي بغينا نوصلو لها، أشنو هي المؤشرات اللي سطرنا؟

أولا بالنسبة للقصور الكلوي، وهذا باعترافكم أنه في 2007 كانوا الناس كيموتوا في لوائح الانتظار، الآن أكثر من 10 جهات مبقاتش كتعرف لوائح الانتظار، على أساس أن قبل نهاية السنة غادي نصفيو نهائيا بفضل واحد عدة إجراءات، من ضمنها الشراء من القطاع الخاص، وضعنا 140 مليون هاذ السنة لامتصاص هذا الخصاص، ومغيقاش، غادي ننساو هاذ المسألة ديال الناس تنتظر.

بالنسبة لدواء السرطان، في 2007 كنا نفتني 10 مليون ديال الدرهم لدواء السرطان، إذن بطبيعة الحال 10 مليون درهم، فالمعوز كان يلتجئ إلى المستشفى فلا يجد الأدوية، الآن بشراكة إستراتيجية مع جمعية للا سلمى مرينا من 10 مليون درهم إلى 300 مليون درهم، بحيث على أن الأدوية بالنسبة لدواء السرطان موجود، وغادي نزيدو السنة المقبلة باش غادي يكون 100% من الحاجيات.

بالنسبة لداء السكري، الأنسولين الآن متواجدة في جميع المراكز الصحية وبالجمان، وأقول بالجمان، وكايين هناك رقم اللي معلق في جميع المستشفيات، واللي مشى وما لقاش الأنسولين، تيعط في ذاك الرقم

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، أهنيتم حقكم في الكلام، أرجوكم يجب أن نلتزم باحترام الوقت لنفسح المجال لجميع السادة المستشارين الذين تأتي أسئلتهم بعدكم، الله يجازيكم بخير نخرمو الوقت، الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار جوابها على تعقيب السيد المستشار في دقيقتين.

السيدة وزيرة الصحة:

غير اللي بغيت نقول أولا 500 طبيب، ماشي 500 طبيب قلت كاين أزيد من 2000 منصب مالي، 500 طبيب غير في الطب العام، ما تنهضرش على الاختصاصيين، وكونوا على يقين على أن 60% من الأطباء اللي تندخلو جدد، كلهم تبتعينوا في المناطق اللي فيهم الخصاص، لأن دابا كاين سياسة، وحتى هاذي لأول مرة، سياسة الموارد البشرية، اللي كانت غائبة في وزارة الصحة، الآن عندنا سياسة، والدليل على ذلك على أنه راه بدينا تنقلصو، ولكن في سنتين راه ما يمكنش أن الواحد يعالج جميع الإشكاليات.

أما بالنسبة للأدوية غير نقول لكم ملي جيت في 2007، كانت وزارة الصحة كتقتني 380 مليون درهم ديال الأدوية، اليوم وصلنا ل مليار و300 مليون درهم، إذن هذا تبدل على أن هذه الحكومة عاطية أولوية وراها تتحسن، وأن المؤشرات هي اللي تدل، المؤشرات والالتزامات راه هي تتدل على تحسين، ولكن بطبيعة الحال راه ما يمكنش في ظرف سنتين أنك تعالج يعني جميع الاختلالات.

وشكرا لكم السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الوزيرة، وشكرا على احترامها للوقت كذلك، كما نشركها على مساهمتها معنا في هذه الجلسة، ومنتقل إلى قطاع التربية الوطنية، والسؤال الآني الأول موجه إلى السيدة وزيرة التربية الوطنية حول تشجيع البحث العلمي، للمستشارين المحترمين السادة: محمد فضيلي، عمر أدخيل، إدريس مروان، عبد المجيد الحنكاري، عبد القادر قوضاض. الكلمة للأستاذ قوضاض عبد القادر، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عبد القادر قوضاض:

شكرا السيد الرئيس.

السيداتان الوزيراتان،

إخواني المستشارين،

بسم الله الرحمن الرحيم،

يعتبر البحث العلمي مقياسا للتطور الاقتصادي لكل بلد، لأنه هو الركيزة الأساسية للتنافس على أعلى المستويات في الميدان الاقتصادي، وعلى العكس تعاني دول ذات الاقتصاديات الضعيفة من تواضع البنية التحتية العلمية والتقنية، والمغرب لا يشكل استثناء عن هذه القاعدة، حيث تكفي الإشارة إلى الميزانية الهزيلة المخصصة للبحث العلمي، والتي لا ترقى إلى طموحات الأساتذة الباحثين من جهة والطلبة المتفوقين الراغبين في مواصلة البحث العلمي.

لذلك نسالكم، السيدة الوزيرة، عن حصة البحث العلمي ضمن مخططكم الإستراتيجي، وعن إستراتيجيتكم لتشجيع البحث العلمي وتحفيز الأساتذة الباحثين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، وشكرا لكم على احترامكم للوقت، والكلمة للسيدة وزيرة التربية الوطنية في إطار الجواب.

السيدة لطيفة العابدة، كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، المكلفة بالتعليم المدرسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة المستشارون،

كما تعلمون، السيد المستشار، لقد شكلت سنة 1998 طفرة نوعية في مجال البحث العلمي وفي تطور المنظومة الوطنية للبحث، حيث أصبح يحظى باهتمام حكومي مؤسسي، تجلّى خصوصا في رصد ميزانية للبحث العلمي في إطار القانون المالي.

وفي هذا الإطار، استفاد البحث العلمي من سنة 98 إلى سنة 2007 من ميزانية سنوية للتسيير قدرها 45 مليون درهم، وميزانية للاستثمار بمبلغ تراوح بين 50 و60 مليون درهم.

وعرفت المنظومة تحولا مهما من حيث تنظيم وهيكلية البحث العلمي داخل الجامعات، حيث أصبح بموجبها خاضعا لمعايير وطنية، مكنت الجامعة إلى غاية 2008 من إحداث 982 بنية بحث معترف بها من طرف مجالس هذه الجامعات، كما تجلّى هذا التطور في إنشاء الصندوق الوطني لدعم البحث العلمي والتنمية التكنولوجية بموجب القانون المالي لسنة 2001.

وكذلك ضرورة الاهتمام والتواصل مع هاذ المعنيين بالأمر، وتوفير
التجهيزات الأساسية داخل معاهد البحث، وعقد اتفاقات شراكة حتى
مع القطاع الخاص، يمكن حتى مع الجماعات المحلية، لأنه تنصب في
نفس سياق خدمة القطاع.

وكذلك توفير الموارد البشرية الكفاءة والتأهيل دياها مواكبة التطور
التكنولوجي السريع طبعاً، ومسيرة الأورش الكبرى اللي تحت القيادة
الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله، هذه كلها عوامل لا بد ما تتبها
لها السيدة الوزيرة.

شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الرد على
التعقيب.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، المكلفة بالتعليم المدرسي:

شكراً السيد الرئيس.

بالفعل كما أشار السيد المستشار، هاذ القضايا التي أشار إليها
السيد المستشار كلها موجودة في الإستراتيجية الوطنية للبحث العلمي
حالياً، فيما يتعلق بالموارد البشرية وتحفيزها هناك الزيادة في عدد الموارد
البشرية العاملة في مجال التكوين والبحث بتخصيص ما يزيد عن
2400 منصب جديد خلال فترة البرنامج الاستعجالي لضمان التأطير
المناسب وتخفيف الضغط على الأساتذة الباحثين في بعض التخصصات.
وهناك تيسير مشاركة الباحثين في مؤتمرات وتظاهرات علمية وطنية
ودولية، حيث أعطى البرنامج الاستعجالي أهمية كبرى لحركة الأساتذة
الباحثين بتخصيص غلاف مالي يفوق 400 مليون درهم لهذا الغرض،
كما خصص لهم دعماً آخراً لاستكمال تكوينهم في مجالات تخصصهم
العلمية والتربوية، ويمكن للأساتذة الباحثين الاستفادة عن كل سبع
سنوات متتالية على الأقل من المزاولة الفعلية لمهامهم كأساتذة باحثين
من إجازة البحث أو استكمال الخبرة أو إعادة التأهيل أو التدريب.

وإذا كانت النسبة المخصصة للبحث العلمي من الناتج الداخلي
الخام قد بلغت 0,8%، وهذا مؤشر يجب أن نؤكد عليه، لأن هذا
المؤشر كان هو 0,3% سنة 1998، فقد تم اتخاذ كل الإجراءات في
إطار المخطط الاستعجالي لتمكين الجامعات من جلب موارد مالية
إضافية إلى التمويل العمومي، إذ حث المخطط الاستعجالي للجامعات

وفي نفس السياق، تم وضع إستراتيجية وطنية للنهوض بالبحث
العلمي في أفق 2025، تعتبر المرجع الأساسي الذي يعتمد عليه قطاع
التعليم العالي والبحث العلمي في إعداد خطط العمل السنوية والمتعددة
السنوات، والذي حدد الأولويات الوطنية للبحث العلمي ذات العلاقة
بالإستراتيجيات الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويتعلق الأمر
بالصحة والفلاحة والطاقة وتدير الماء وتكنولوجيا الإعلام والتواصل
وتدير المخاطر والبيوتكنولوجيا والنهوض بتنافسية المقاولات والتنمية
الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

وفي إطار البرنامج الاستعجالي، استفاد البحث العلمي من 720
مليون درهم إضافية، بمعدل 180 مليون درهم سنوياً، وقد حدد
البرنامج الاستعجالي أولويات للبحث العلمي، عددها أربعة :

الأولى، هي تشجيع وتحفيز وتعبئة مجموع العاملين في البحث
العلمي، وذلك من خلال دعم جاذبية هذا البحث؛
ثانياً، تنوع مصادر تمويل أنشطة البحث العلمي وتحسين تديرها
و ضمان استدامتها؛

ثالثاً، مد بنيات البحث بالتجهيزات العلمية واللوجيستكية الأساسية
بهدف تحسين مردوديتها واستجابتها لمتطلبات المحيط السوسيو
اقتصادي؛

رابعاً، النهوض بالتعاون الدولي كأداة لانفتاح المنظومة الوطنية
للبحث والابتكار على محيطها.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيدة الوزيرة، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب،
تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عبد القادر قوضاض:

شكراً السيدة الوزيرة.

أولاً، نحن نؤكد بأن البحث العلمي هو اللي بإمكانه تحويل الأفكار
إلى إنتاجات وإلى خدمات طبعاً.

ثانياً، يجب الاعتماد على البحث داخل أرض الوطن بالدرجة
الأولى لأنه التكوين في الخارج يشجع على هجرة الأدمغة، وهذه ما
شي في صالح طبعاً بلادنا، والتخصص حتى هاذو اللي تديرها
التخصص، تديره في حوايج اللي لا تلائم الحاجيات دبال بلادنا،
لا بد من الانتباه إلى هذه النقطة، وطبعاً لا يعمل على الربط بين البحث
والتنمية الصناعية والاقتصادية.

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الجواب.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي

وتكوين الأطر والبحث العلمي، المكلفة بالتعليم المدرسي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على طرحه لهذا السؤال، الذي في الحقيقة هذا الموضوع يشكل مصدر انشغال دائم بالنسبة إلينا كما بالنسبة إليكم.

بطبيعة الحال الإجراءات التي تنوي الوزارة اتخاذها أصبحت الآن معروفة لأنها موجودة في البرنامج الاستعجالي، وسبق الحديث عنها لعدة مرات، كما أننا بدأنا بالفعل في تفعيلها انطلاقا من هذا الموسم الدراسي، دعوني فقط أذكر ببعض المؤشرات حول التعليم بالوسط القروي، حيث أن 42% من التلاميذ الآن من مجموع التلاميذ يوجد بالوسط القروي، 55% من المؤسسات التعليمية توجد بالوسط القروي، و43% من المدرسين يوجدون بالوسط القروي.

كما أن الجهود الإضافية المبرمجة في إطار البرنامج الاستعجالي سوف يستفيد منها بالدرجة الأولى الوسط القروي، حيث أن 63% من البنائات الجديدة سوف تنجز بالوسط القروي، بالإضافة إلى 200 مدرسة جماعية، هذا النموذج الجديد الذي يعني نتظر منه أن يشكل مدخلا أساسيا لتطوير التعليم بالوسط القروي، 92% من الداخليات سوف كذلك ينجز بالوسط القروي، كما أن 72% من 18 ألف وحدة التي سوف يتم تأهيلها توجد بالوسط القروي.

بالإضافة إلى ذلك، كلكم تذكرون الجهود الاستثنائية التي بدأنا في بذلها انطلاقا من هذه السنة في مجال محاربة المعوقات السوسيو اقتصادية، سواء تعلق الأمر بالجهود الإضافية في المطاعم المدرسية أو في الداخليات أو في النقل المدرسي أو في الزي الموحد أو في توفير الكتب المدرسية والمستلزمات والمحفظات للتلميذات والتلاميذ، أو كذلك في إطار محاربة الهذر المدرسي عبر برنامج "تيسير" للمساعدة المالية المباشرة للأسر التي الآن عرف واحد التوسع كبير هذه السنة، والذي سوف يعرف توسعا أكبر في السنة المقبلة.

فيما يتعلق بالإجراءات المرتبطة بالحكامة، هناك كذلك مجهود إضافي في مجال الإشراف وتأطير المؤسسات التعليمية بالوسط القروي

على تنوع مصادر تمويل البحث العلمي من خلال تقوية الشراكات مع القطاعات العمومية والخاصة، والانفتاح على الفرص التي يوفرها التعاون الدولي، إذن السيد المستشار كل ما تفكرون به هو موجود في الإستراتيجية الوطنية للبحث العلمي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزيرة، ومنتقل إلى السؤال الثاني الموجه كذلك إلى السيدة وزيرة التربية الوطنية، موضوعه دعم التمدرس بالعالم القروي، للمستشارين المحترمين: مصطفى القاسمي، رفيق بناصر، محمد بن الشايب، محمد بلحسن خبير، عبد الناصر الحسيين، الكلمة للأستاذ العزاي، تفضلوا.

المستشار السيد عبد العزيز العزاي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدتين الوزيرتين،

إخواني المستشارين،

باسم الفريق الاستقلالي نتقدم إلى السيدة الوزيرة المحترمة، وأقول تبذل الحكومة جهودا حثيثة من أجل ربح رهان إصلاح نظام التربية والتكوين، وما الإنجازات المحققة إلا ثمرة مجهود متواصل ساهمت فيه إلى جانب القطاع الحكومي جميع مكونات المجتمع المغربي، من قطاع خاص وجماعات محلية ومنتخبين ومنظمات نقابية وجمعيات المجتمع المدني.

لكن رغم كل هذا، يبقى التمدرس بالعالم القروي يشهد نقصا ملحوظا، سواء فيما يخص المدارس ولا جودة التمدرس، حيث لا يزال واقع التمدرس بالعالم القروي ببلادنا لم يرق بعد إلى المستوى المطلوب في رفع التحديات وتحقيق شرط استكمال المسار الدراسي للتلميذ، وذلك راجع إلى سيادة عامل التجريب وغياب إستراتيجية واضحة المعالم في تحديد العوامل الموضوعية المحفزة على الاستمرار الدراسي بهذه المناطق.

لذا نساءلكم، السيدة الوزيرة، ما هي التدابير العلمية التي تنوي وزارتك القيام بها لرفع التحديات أمام التمدرس بالعالم القروي وجعله عامل جذب واستقطاب وليس عامل نفور وهدر؟ هل تم التفكير في خطة أفضل لدعم التمدرس بالعالم القروي من أجل التصدي لمحاربة الهذر المدرسي؟

من خلال إحداث منصب مدير مساعد بالفرعيات التي يتجاوز عدد أقسامها الثلاثة من جهة، وكذلك توفير إمكانيات إضافية للمفتشين من وسائل النقل وتعويزات حتى يتمكنوا من زيارة المؤسسات الموجودة بالوسط القروي.

بطبيعة الحال هاذ الشي بدأ يعطي نتائج ومؤشرات جد إيجابية، ولكن هل هو كافي؟ في الحقيقة ملي كمنشيو للوسط القروي وكنشوفو التفاوت اللي كاين ما بين بعض المناطق اللي فيها حيوية خاصة، ومناطق أخرى توجد المؤسسات التعليمية في عزلة كبرى، يتبين لنا بأنه مازال هناك واحد المجهود إضافي اللي كيخصو بيذل، خصوصا فيما يتعلق بالأطراف الأخرى التي عليها أن تساهم معنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزيرة، أهتيم كلامكم، تفضلوا السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد مصطفى القاسمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدتين الوزيرتين،

السيدة والسادة المستشارين،

السيدة الوزيرة، فعلا احنا ما كنشكوش في المجهودات المبدولة من طرف الوزارة المحترمة ديالكم، لكن وكذلك الانشغال الدائم اللي جاء على لسانكم، تكلمتم السيدة الوزيرة على واحد البرنامج استعجالي، ما عرفناش متى غادي يخرج لحيز الوجود؟

لأن الحالة اللي كتوجد عليها حاليا المدارس بالعالم القروي هي جد مزرية، ويتجلى هذا في جميع، لا من ناحية البنية التحتية ولا من ناحية الموارد البشرية، ويتجلى ذلك في انعدام المرافق الصحية، السكن للمعلمين، لست أدري، السيدة الوزيرة، واش كتعرفوا بأن الأقسام في العالم القروي، كاين الأقسام اللي كتلقى السقف كلو مثقوب، هاذ التلاميذ كيفاش بغاو يقرأوا في الأيام ديال الشتاء؟ المدارس الفرعية غير مسيحة، التسييح، هناك انعدام التسييح، هناك بعض المحسنين الله يجازيهم بخير وبعض الناس ديال المجتمع المدني هما اللي قاموا ببعض الفرعيات مثلا في إقليم سطات، وبالضبط في دائرة البروج، بتسييح بعض المدارس الفرعية، هناك الكهرباء، بعض المدارس اللي ما فيهاش حتى الكهرباء، كاين هناك الغياب الدائم ديال المعلمين، الناتج من عدم المراقبة، والمراقبة ملي كتقولو المراقبة المطلوب من طرف كل من السيد

النائب أو المدير ديال الأكاديمية، اللي هاذ الناس اللي مكشغلهمش إلا التجارة في ذاك الشي ديال (les marchés)، كنعلاوهم كيخدما، وفي المسائل اللي كتخص التلاميذ ما كاين حتى شي حاجة من هاذ الشي اللي جاء على لسانكم السيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة، كيف يمكن للتلميذ أن يدرس ونحن نجد معلم واحد للعرية يدرس 4 مستويات؟ كنعلاوه في القسم الثالث، الرابع، الخامس، السادس، والسيورة قاسمينها على جوج، مختلف الأعمار، كيفاش هاذ الجيل اللي جاي مستقبلا كتوجدوه، كيفاش غادي نوجدو هاذ الجيل؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، أهتيم حقكم في الكلام، الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الرد على التعقيب.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، المكلفة بالتعليم المدرسي:

شكرا السيد الرئيس.

أنا كنت كنعول للسيد المستشار في البداية بأن هاذ المجهودات اللي كتقوم بها الدولة الآن راه ما يمكن لها تنجح إلا إذا كان واحد التعاون وثيق محليا من أجل الارتقاء بالمدرسة المغربية وإخراجها من الوضع اللي هي فيه.

بمعنى أن القضايا اللي كتشيرو لها، السيد المستشار، أولا الحلول دياها مبرجة في البرنامج الاستعجالي، ولو راه ما غاديش تكفي باش تحل جميع المشاكل، ولكن هناك الآن برامج مدققة على مستوى كل أكاديمية وكل نيابة، وكيمكن للسادة المستشارين في المناطق دياهم يطلوا عليها ويشوفوا أشنو هي الإمكانيات اللي رصدتها الوزارة من أجل الارتقاء بالمدرسة في الوسط القروي، ولكن بالرغم من ذلك كيقي على أننا خصنا واحد المقاربة جديدة تشاركية مع كل الفعاليات المحلية من أجل أن نعطي نفسا جديدا للمدرسة بالوسط القروي.

ونتمناو أنه الموسم الدراسي المقبل -إن شاء الله- نعملو واحد التعاقد جديد من أجل الارتقاء بالمدرسة بالوسط القروي، لأن هاذ الصعوبات اللي كاينة راهها معروفة ومحسوبة وكاين الخطة من أجل التغلب عليها، غير هي "اليد الواحدة لا تصفق"، وسوف نحتاج للسادة المستشارين باش يوقفوا معنا حتى هما في الميدان من أجل أن نتغلب على

السيدة الوزيرة المحترمة،

نساءلكم عن المنهجية الجديدة لوزارتكم من أجل وضع برامج تربوية تراعي التحديات والرهانات التي رفعها المغرب، وكذا نساءلكم عن آليات العمل من أجل تجاوز طريقة العمل والتدبير التقليدية التي طبعت نظامنا التعليمي لسنوات خلت، إلى اكتساب حد أدنى من متطلبات المواطنة والمشاركة السياسية والاجتماعية واكتساب مهارات القدرة على القراءة والكتابة والحساب ومهارات التكنولوجيا الحديثة، والوعي بالحقوق والواجبات ومبادئ التعاون من أجل خلق مجتمع مغربي ديمقراطي حديثي، متشبث بهويته المغربية الإفريقية العربية الإسلامية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الجواب.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، المكلفة بالتعليم المدرسي:

شكرا السيد الرئيس.

بالفعل، السيد المستشار، نحن بحاجة إلى إعادة صياغة النموذج البيداغوجي المغربي وفق منهجية متعارف عليها دوليا، تنطلق من تحديد مواصفات التخرج، وتمر عبر تحديد الكفايات والمعارف الأساسية، ثم تحديد الحقول المعرفية والمواد الدراسية، فمحتوى البرامج، ثم تنظيم الزمن المدرسي، فتحديد المقاربات البيداغوجية والإطار المرجعي للتقويم، وكذا تحديد العدة البيداغوجية من كتب مدرسية وتجهيزات ديداكتيكية، وبالموازاة مع ذلك مراجعة مناهج التكوين الأساسي وإعادة تكوين المدرسين الممارسين، هذه عملية ضخمة تستغرق ما بين التحريب والإرساء ما يزيد عن 10 سنوات حسب ما يستخلص من التجارب الدولية.

وفي هذا الصدد، يجدر التذكير بأنه قد واكب انطلاقة عشرية الإصلاح عملية هامة، خصصت لمراجعة المناهج الدراسية والكتب الدراسية وفق تصوري نسقي شولي، انطلق بإصدار وثيقة التوجيهات والاختيارات ومداخل إعداد المنهاج، ووسع المشاركة بالاستناد إلى العديد من الخبرات الوطنية، مع تنظيم استشارة واسعة.

غير أن النقص في توفير مستلزمات قيادة مشروع ضخم من هذا الحجم، وبهذا الرهان والتفاوت الحاصل بين طموحات المشروع وقدرة

كل القضايا المرتبطة خصوصا باحتضان المدرسة وتوفير الشروط المناسبة لاشتغال الفاعلين التربويين.

وكذلك يعاونونا من أجل تسريع وتيرة الإنجازات المبرمجة في البرنامج الاستعجالي، سواء تلك المرتبطة بالربط بالماء والكهرباء، أو تلك المرتبطة ببناء السكنيات الوظيفية لفائدة الأساتذات والأساتذة، أو تلك المرتبطة بإنجاز هاذ المؤسسات المدارس الجماعية، التي في الحقيقة غادي تكون عندها واحد الأهمية بالغة إلى احنا تعاوننا جميعا غادي نرجو الوقت إن شاء الله، وغادي نقدر نووفر ظروف أفضل لتمدرس أبناء المغرب بالوسط القروي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيدة الوزيرة، ومنتقل إلى السؤال الثالث الموجه إليكم السيدة الوزيرة حول تحديث البرنامج التربوي للتعليم المدرسي، للسادة المستشارين: الحبيب لعليج، توفيق كميل، ابراهيم الحب، الحو المربوح، عبد الله الغوثي.

الكلمة للأستاذ لعليج، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد الحبيب لعليج:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

الإخوة المستشارين،

أضع هذا السؤال في سياق تطور إصلاح منظومة التربية والتكوين التي حدد أهدافها الميثاق الوطني للتربية والتكوين، فلقد كشفت عملية تقويم هذا المشروع الضخم عن مجموعة من النقائص والاختلالات التي طالت أجرة الميثاق وترجمته على أرض الواقع، وهو ما استدعى إعلان وزارتك الموقرة عن إجراءات تكميلية، ظهرت تحت عنوان: "البرنامج الاستعجالي".

وهنا سنحصر السؤال في شق محدد، مرتبط بالبرنامج التربوي للتعليم المدرسي، حيث نجد محدودية هذا البرنامج وعدم مراعاتها للبعد الجهوي ومبادئ التدبير التربوي الحديث، الذي يضع في عمق تصوره إعداد جيل جديد يراهن على المغرب الحديث.

القطاع على استيعاب المستجندات التي أتى بها، وقصر المدة الزمنية المخصصة للإعداد له، سبعة أشهر فقط، وعدم أخذ الوقت الكافي لتوفير شروط بلورة مدخل الكفايات، جعل هذه العملية بالرغم من الجهود الكبير الذي بذل فيها لا ترقى إلى انتظارات المنظومة.

لذلك، فقد انصبت جهودنا في إطار البرنامج الإستعجالي على استدراك التأخر الحاصل في أجراً بعض مكونات المنهاج الجديد، من تكوين للأساتذة، وإصدار للتوجيهات التربوية، وتوفير للوسائل الديداكتيكية، بالإضافة إلى وضع إطار منهجي لتفعيل المقاربة بالكفايات في التعليم الابتدائي والإعدادي، والتي سمعتم عليها "بيداغوجيا الإدماج" التي بدأنا نشتغل بها داخل هاذين السلكين، وسوف نعمل خلال هذه الفترة على القيام بتقويم هذه التجربة، بالإضافة إلى الاستثمار في الرفع من قدرة الفاعلين التربويين على المساهمة في هذا الورش الوطني الكبير.

وانطلاقاً من هذه التقويمات، وبالاستعانة بما سيسفر عنه تفعيل بيداغوجية الإدماج، سوف نقدم في نهاية البرنامج الإستعجالي خطاطة شاملة لمراجعة البرامج المدرسية إن شاء الله. وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيدة الوزيرة، الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب، تفضلوا الأستاذ لعلج.

المستشار السيد الحبيب لعلج:

شكراً السيد الرئيس.

في الحقيقة التعقيب في دقيقتين لا يكفي، لأنه الموضوع ضخم جداً، نحن نلتمس فيك الخير الكثير السيدة الوزيرة وأنت أم تفاعلين مع الأمومة ومع الطفولة ومع المشاكل التي يعيشها الأطفال في إطار التحصيل والتعليم، أنا أحيلكم إلى الكتب التي يستعملها الأطفال ديالنا في المدارس ديالهم، وكنخليلكم أتم تقرررو فيها وتبتوا فيها، ماذا يقرؤون؟

فيما يخص الطريقة، احنا ما بغيناش نوليو بحال الدول الأوروبية، بغينا غير نوليو المغرب اللي قراو فيه آباؤنا، وقراونا احنا فيه شويش، وكنا كنكتفيو بالحصص التدريسية اللي في المدرسة، وكنخرجو حافظين قارين، دابا المغاربة كلهم إما في مدرسة خاصة، إما عندهم الساعات الإضافية، واش ما جاش الوقت بأنه المدرسة تؤدي الوظيفة ديالها ديال

التعليم والتحصيل في إطار المدرسة؟ ما عندناش أن دابا المغاربة كلهم إما اللي عندو الإمكانيات راه تيقري ولدو، واللي ما عندوش الإمكانيات راه ما كيقريش ولدو، لأنه كلشي ولي عندو الساعات الإضافية، هاذي (la mode).

أنا أظن من الأولويات اللي خص الوزارة تباشرها هو أنه هاذ القضية ديال الساعات الإضافية أما خصها تمحي لدى واحد الشريحة كبيرة ديال المواطنين اللي عندها هاذ المشكل المادي باش يمكن لها تؤدي، علاش ما تديروناش مثلاً الدعم عوض أنه يكون أنه واضح بالنسبة للمواطن أنه عندو حقوق في هذا المجتمع، أنه تكون باينة المسألة، أنه باش ما تخليش هاذيك الأسر أنه تتكافح باش التلقين، لأنه إلى مشينا في هذا المناص أنه غادي يمكن أنه ربما غادي نجبرو مجتمع من فئتين الفقيرة والغنية، اللي عندها يمكن لها تقرا واللي معندهاش ما يمكنها تقرا.

أقول وأحيلكم، وهنا كنشهد فيك المواطنة ديالك، السيدة الوزيرة، إلى البرامج والمحتوى ديال بعض الكتب، أنا ما بغيتش نقرا عليكم، لأنه من الأحسن أنه الأمر يعالج داخل الوزارة وبالكيفية اللي تتعالجوا بها الأمور ديالكم.

وشكراً لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً لكم السيد الرئيس، وشكراً لكم على احترامكم للوقت، والكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الرد على التعقيب.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي

وتكوين الأطر والبحث العلمي، المكلفة بالتعليم المدرسي:

ربما السيد الرئيس والسيد المستشار غير باش نؤكد مرة أخرى بأن اليوم الفرق التربوية داخل الوزارة هي على قدم وساق من أجل الوقوف على هذه الاختلالات ومعالجتها، وبأننا من خلال بيداغوجيا الإدماج، أعطينا الكلمة للفاعلين التربويين الذين في الحقيقة ما كاينش شي واحد من غيرهم اللي غادي يطور الفعل التربوي، وأصبحت هذه الكلمة تعطي ثمارها، غير من خلال هاذ السنتين ديال التحريب اللي بدأنا فيها.

كما أننا قمنا بإرساء ومأسسة البحث التربوي داخل المنظومة التربوية، ولأول مرة في الأسبوع المنصرم أعطينا الانطلاقة لتفعيل إستراتيجية الوزارة في إطار البحث التربوي، وأنتما كتعرفوا حتى شي

منظومة لا يمكن لها تتطور إلى ما كانتش مسندة بمنظومة للبحث، تمكن من إدخال التغييرات الضرورية وبشكل مستمر على الممارسات داخل المنظومة.

إذن احنا الآن كنبطورو ما هو موجود، ونعد العدة لوضع تصور لمراجعة المنهاج المغربي من أجل وضع تصور لمدرسة الألفية الثالثة، نتمنى إن شاء الله بأن هذه الجهود تكمل بالنجاح، ولكن إن شاء الله بعد وقت قريب سوف يكون لنا نتائج، يمكننا أن نتحدث عنها في هذا المنبر إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، ومنتقل إلى السؤال الرابع والأخير الموجه للسيدة وزيرة التربية الوطنية دائما، وموضوعه هو توحيد العطل السنوية للتعليم العالي مع باقي العطل المدرسية، للمستشارين المحترمين السادة: سعيد التلاوي، عبد الله أبو زيد، الهاشمي السمويني، لحسن بلبصري، المهدي عثمان.

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكرا لكم السيد الرئيس.

السادة المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة المحترمة،

تعاني الأسر المغربية من الاختلاف الحاصل في تواريخ العطل السنوية بين المستويات الجامعية وباقي المستويات الأخرى من تعليم ابتدائي وإعدادي وثانوي، إذ يضطر الطلبة في بعض الأحيان عدم مرافقة أسرهم أثناء السفر في أيام العطل المدرسية، مما يخلق نوعا من الاستياء للجانبيين.

ففي الوقت الذي كان فيه تعليمنا في السابق يعرف توحيدا في العطل، يجعل الكل يستمتع بها سواء الأبناء أو الآباء، أصبحنا اليوم نعيش هذه المفارقات، الأمر الذي يستدعي من الحكومة ضرورة التفكير في معالجة هذه الإشكالية.

وبناء عليه، نسألكم، السيدة الوزيرة، ما هو مخطط الحكومة المستقبلي بخصوص توحيد العطل السنوية على كافة المستويات؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الجواب، تفضلوا.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، المكلفة بالتعليم المدرسي:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد المستشار.

في الحقيقة السيد المستشار ملي تلقينا هذا السؤال، لقينا بأن هذا الموضوع ديال توحيد العطل ما عندناش مبرمج في الأولويات ديالنا، لماذا؟ لأن فعلا سنويا كيكون واحد التنسيق بين القطاعين، بين قطاع التعليم المدرسي وقطاع التعليم العالي، من أجل تقريب هذه العطل، في الحقيقة هي غير عطلة واحدة، لأن احنا عندنا غير عطلة واحدة هي عطلة بعد نهاية الأسدس الأول، أما العطل الأخرى كلها راه إما عطل وطنية أو عطل دينية، وهي موحدة.

كتبقي العطلة ديال الأسدس، اللي كاين بعض الاختلاف نظرا للإكراهات والإيقاعات وخصوصيات كل قطاع على حدة، بالإضافة إلى ذلك هذه المسألة ديال التوحيد احنا داخل قطاع التعليم المدرسي كنبخلو واحد الهامش للأكاديميات من أجل تكييف تدبير الزمن المدرسي مع الخصوصيات المحلية، عندنا عطل موحدة، وعندنا واحد 4 أيام ديال العطلة اللي كنبخلوها للأكاديميات كتصرف فيها حسب الخصوصيات ديالها.

باختصار عندناش هاذ المسألة ديال التوحيد داخله في الأولويات، واحنا بصدد الآن القيام بواحد الدراسة معمقة حول الإيقاعات المدرسية وضرورة تقريبها من الإيقاعات البيولوجية للتلميذات والتلاميذ، وإن شاء الله في هاذ الإطار كيمكنا نعاودو نظرو في هاذ الموضوع إلى كانت يعني هناك ضرورة من توحيد هذه العطل بين التعليم المدرسي والتعليم الجامعي.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، الكلمة للسيد المستشار، الأستاذ سعيد التلاوي تفضلوا.

المستشار السيد سعيد التلاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، المكلفة بالتعليم المدرسي:

شكرا السيد الرئيس.

بطبيعة الحال بحال اللي قال السيد المستشار، هاذ الموضوع كيمكن الإنسان ينظر فيه، لأن منين كنعونو ماشي لأننا معاطينش أهمية للجوانب الاجتماعية، الجوانب الاجتماعية ديال المعينات السوسيو اقتصادية أنا تكلمت عليها وتكلمت على الجهود اللي كيتعمل فيها، إلا أنه منين كنعونو في واحد المنظومة عندها واحد المجموعة ديال الاختلالات، واختلالات كبرى من قبيل تلك التي نتحدث عنها كل يوم، فنحاول أن نركز على ما هو أساسي، وما هو من شأنه أن يرتقي بجودة التعليمات.

بطبيعة الحال إلى استطعنا نوقفو ما بين هذاك الشيء وهذا الإكراه اللي شار لو السيد المستشار فسوف نعمل على ذلك إن شاء الله بدون أي مشكل، علما بأننا في واحد المنظومة اللي الآن الحمد له توسعت وأصبح فيها واحد العدد كبير ديال الجامعات وعدد كبير ديال المؤسسات وديال الأكاديميات، والتوجه اللي ماشيين فيه هو اللامركزية ومراعاة الخصوصيات المحلية، إذن غادي نشوفو إن شاء الله كيفاش نوقفو ما بين هاذين الإكراهيين معا.

وشكرا السيد الرئيس وللشادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيدة الوزيرة على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة، وأريد أن أستأذن المجلس بناء على طلب السيد وزير الشباب والرياضة لتسبيق سؤاله قبل الأسئلة الموجهة إلى السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن.

السؤال الأول والأخير، سؤال فريد، وهو موجه إلى السيد وزير الشباب والرياضة موضوعه العزوف السياسي للشباب، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقدم السؤال. إذن صاحب السؤال غير موجود، إذن لكي لا نكون سببا في إضاعة المزيد من الوقت، نتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيدة الوزيرة المكلفة بالأسرة والتضامن.

السؤال الأول الموجه إلى السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن حول ضرورة إحداث مركبات وأندية اجتماعية للأشخاص

حقيقة الأسئلة ديال مجلس المستشارين اليوم كانوا مسترسلين بعد متناقش البحث العلمي، وتكلموا الإخوان على العجز اللي فيه، وعلى الدعم المدرسي وسمعنا المدارس أشنو فيها والسبورة كيفاش مقسومة، الإمكانيات ديال الكتاب المدرسي، جاء دور الشؤون الاجتماعية اللي معندهاش أولويات عندكم حسب ما قلتكم.

السيدة الوزيرة،

أنا كنعذكك بمسألة، أن في السابق كانت العطل موحدة، وهاذ العطل هاذي لما كتوحد ميخفشاي عليكم احنا كنتكلمو على الأباء، ولكن كنتكلمو كذلك على الأساتذة الجامعيين والأساتذة ديال القسم الثانوي والمعلمين ديال الابتدائي، راه كايين أستاذ جامعي حتى هو عندو وليدات، وعندو اللي في الإعدادي وعندو اللي في الابتدائي، وعندو اللي في الكلية، وكيمكن في هاذ الظروف الاجتماعية اللي كنتكلمو عليها أن مكنوفرو لهمش هاذ الظرف الاجتماعي أنه يتمتع بذيك العطلة، لأن هاذ العطلة داخلة في المنظومة دياهم أنه خصو يرتاح، التلميذ خصو يرتاح، وباش يرتاح في الوقت اللي هو خصو يرتاح أبوه راه في الكلية كيقري، وميمكلوش يتمتع معه ولا يرسلو يسافر لعدة أسباب.

ولهذا حنا كنعتمانو أنكم كيف قلتو تنظرو، وتكون واحد المنظومة موحدة، اللي تجعل هاذ العطل تكون موحدة كما كان في السابق، ونظرا لما كانوا تفرقوا الوزارات، هذا هو السبب التزول، اليوم الحمد لله الوزارات عاود رجعوا، فأعتقد أننا غادي نكونو تغلبنا إلى استطعتو توفوا بالوعود ديالكم فيما يخص الحاجيات، وأنا نتغلبو على هاذ الظرف الاجتماعي اللي هو مهم جدا، راه احنا غادي نكونو تقدمنا مزيان، ونشكركم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، وقبل أن أعطي الكلمة للسيدة الوزيرة، أريد أن أشير إلى أنه يحضر معنا اللحظة في هذه الجلسة السيدات عضوات النادي الدبلوماسية بالمغرب، وذلك قصد الوقوف عن قرب عن تجربة الديمقراطية ببلادنا، وما تعرفه المؤسسة البرلمانية بمجلسها، فباسمكم، باسم السيدات والسادة المستشارين نريد أن نرحب بالسيدات العضوات في النادي الدبلوماسي، شكرا.

نواصل أشغالنا، ونعطى الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الرد على تعقيب السيد المستشار، تفضلوا الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

أي 2,4 مليون نسمة، وفي 2030 هي مطالبة باش توصل هذه الساكنة إلى 15% من مجموع الساكنة أي 5,8 مليون ديال الساكنة، والوضعية الاقتصادية والاجتماعية ديالهم هي جد صعبة، خاصة أنه 83% منهم كيعانيو من الأمية، إضافة إلى نسبة الإعاقة اللي تصل حتى 21%، وكذلك ضعف التغطية الصحية والاستفادة من التقاعد.

إذن وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن انطلقا من هاذ الواقع، هيأت إستراتيجية وطنية للنهوض بأوضاع الأشخاص المسنين تحت عنوان "مغرب لكل الأجيال"، وهذه الإستراتيجية مبنية على أربعة محاور أساسية، اللي هي:

أولا، الدخل؛

ثانيا، الجانب الصحي؛

ثالثا، السكن وظروف الإيواء؛

رابعا، دور ومشاركة الأشخاص المسنين في المجتمع.

إذن هاذ الإستراتيجية الهامة هي الآن تتدارس من طرف لجنة وزارية مكلفة بتوزيع المهام بالنسبة لكل وزارة، وهاذ الإستراتيجية كتنحتوي كذلك على ترتيب مجموعة من الأنواع ديال مراكز إيواء الأشخاص المسنين، البعض منهم عندهم طابع طبي، والبعض الآخر نوادي ديال السن الثالث، أو كذلك دور التقاعد أو دار الإيواء للأشخاص المسنين. في سنة 2009 كان 44 ديال هاذ المراكز اللي تم الإنشاء ديالها من طرف مؤسسة التعاون الوطني، اللي هي مؤسسة تحت وصاية وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، هناك 3222 ديال الأشخاص اللي هما مكفل بهم في إطار هاذ المؤسسات، وفي أبريل 2010 تم تدشين من طرف صاحب الجلالة على مركز نموذجي في الدار البيضاء أنفا، اللي تم الإنشاء ديالو من طرف الوزارة بالتعاون مع الفاعلين المحليين، وعندنا الهدف ديال إنشاء مراكز نموذجية في كل جهات المغرب، ووقعنا على اتفاقية شراكة مع التعاون الوطني، عقدة برنامج من أجل خلق هاذ المؤسسات في كل جهات المغرب، بالإضافة إلى ذلك ندعم العمل ديال الجمعيات، حيث أنه في 2009 عملنا نداء إلى مشاريع لصالح الأشخاص المسنين، 14 جمعية استفادت من هذا الدعم بمبلغ 1,2 مليون درهم.

المسنين، للمستشارين المحترمين السادة: فوزي بنعلال، ناجي الفخاري، فؤاد القادري، عبد الحميد بلقيل، محمد بتريدية.

الكلمة لأحد السادة المستشارين لبطس السؤال، تفضلوا الأستاذ الحسين.

المستشار السيد عبد الناصر الحسين:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي الأمين.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

السيدة الوزيرة، عرفت البرامج الاجتماعية الموجهة إلى الفئات الاجتماعية نحسنا ملموسا خلال السنوات الأخيرة، وذلك بهدف خلق فضاءات سوسيو ثقافية ملائمة لتحسين حياة وظروف عيش الأشخاص المسنين، وخاصة الذين لا عائلة لهم، وذلك بهدف توعيتهم في المجالات المرتبطة بالصحة والتغذية وأمراض الشيخوخة، وكذا مختلف الآفات الاجتماعية التي يمكن أن تواجههم، لكن هذه الدور والأندية تبقى غير كافية لكونها لا تغطي كافة التراب الوطني من جهة، ومن جهة أخرى تحتاج إلى مصاريف وخبرات ومهارات للتأطير والأخذ بيدهم.

لذا نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، ما هي توجهات الحكومة في هذا المجال؟ وما هي المشاريع المستقبلية التي تنوي الحكومة القيام بها؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الجواب.

السيدة نزهة الصقلي، وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

في البداية أود أن أتقدم بالشكر إلى السادة المستشارين لفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية على طرح هذا السؤال الهام، وفعلا العدد ديال الناس المسنين عرف واحد التزايد كبير في هذه السنوات الأخيرة، حيث أنه المندوبية السامية للتخطيط كتعطينا إحصائيات أنه الساكنة ديال أكثر من 60 سنة كانت كتشكل 8% من الساكنة في 2004

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيدة الوزيرة، وأعطي الكلمة للسيد المستشار إن كان هنالك تعقيب، تفضلوا الأستاذ القادري.

المستشار السيد فؤاد القادري:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نشكر السيدة الوزيرة على المعطيات التي وافتنا بها، ونؤكد لها أن برامج الوزارة الموجهة لدعم الفعل الاجتماعي، والموجهة لفئة عريضة من المجتمع، تكلمت على 5 ملايين و800 ألف نسمة من العجزة والمسنين، هي برامج طموحة ونظريا محاورها متجانسة، غير في تقديرنا هذه البرامج هي حبيسة الالتزام السياسي، وتفتقد للبعد التضامني الحقيقي، وأكثر من ذلك نخشى أن تكون هذه البرامج قد وقفت عند رسم معاناة هاذ العجزة والمسنين بشكل قد يطمس معه جوهر القضية. قضية فئة هشة من المجتمع، هي ضحية الجحود والعقوق والإقصاء، خص الوزارة تهم بها، وتحمل مسؤوليتها كاملة فيها، ما ننتظروا، السيدة الوزيرة فقط الإحسان من المواطن العادي ومن هيئات المجتمع المدني، عليكم أن تحتكموا إلى منطق الرحمة وإلى فضيلة الإنسانية في ترتيب الأولويات، وفي التعامل مع هذا الملف، فكما يقول المثل كما تدين تدان، ولا أحد في منأى عن الإقصاء والتهميش، خصوصا إذا بلغ مرحلة من أرذال العمر وأصبح لا حول له ولا قوة. وشكرا لكم السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، وشكرا لكم على احترامكم للوقت، والكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الرد على التعقيب.

السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

شكرا السيد المحترم.

السيد المستشار المحترم، نتأكد لك على أنه المكان ديال الشخص المسن ليس هو مركز الإيواء الاجتماعي أو أنه يكون موضوع ديال فعلا إحسان أو ديال مقارنة بحال هاذ الشكل، المقاربة ديالي هي مقارنة حقوقية، ولكن بالإضافة إلى ذلك هناك القيم العريقة ديال

المجتمع ديالنا اللي كتنمناو أننا نحافظو عليها، حيث أنه من ضمن الأرقام اللي أعطيت اللي هي كثيرا ما تكون شوية سلبية، واحد الرقم اللي هو إيجابي جدا هو أنه فقط 6% من الأشخاص المسنين هما اللي محرومين من الدفء العائلي، واللي ما عايشينش في الوسط العائلي، واحنا علينا أننا نستمر بهذا التضامن العائلي مع الأشخاص المسنين، وأن الدولة يعني ستحاول أن توفر بعض الوسائل من أجل تخفيف العبء على الأسر المتكفلين بآبائهم وأمهاتهم، لأنهم المستقبل ديال الناس المسنين، واللي هو المستقبل ديالنا جميعا، لأننا احنا كلنا مطالبين باش نكونو إن شاء الله إذا طول الله لنا العمر أننا نكونو مسنين، يعني المستقبل ماشي هو أنه يكون في إطار مراكز أو في إطار التكفل من طرف الدولة، بل هو في إطار التضامن العائلي والتكافل الاجتماعي والعائلي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الوزيرة، ونتنقل إلى السؤال الثاني الموجه إليكم السيدة الوزيرة، وهو حول نتائج البرنامج الوطني لمحاربة التسول، للمستشارين المحترمين السادة: خليل الإبراهيمي، بلعيد بنشمسي، عبد العالي الحسيسين، بنجيد الأمين، النعم ميارة. تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد العالي الحسيسين:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

سبق للحكومة أن سطرت برنامجا متكاملا ووضعت سياسة إرادية لمحاربة الفقر ومحاربة التسول بجميع أشكاله، وذلك من خلال مقاربات شمولية قائمة على الوقاية وإعادة الإدماج وردع استغلال الأشخاص في التسول، وذلك بالتفكير في إعداد مشاريع تنمية وتقوية الوضعية الحالية للعديد من الشرائح الاجتماعية، وذلك لرفع التحديات الاجتماعية التي يواجهها المغرب باعتماد مقاربة تعبوية، تركز على البحث الميداني التشاركي للمساهمة في خلق الانسجام والتكامل بين جميع الطبقات المجتمعية وخلق لجان للتبعية المحلي حتى لا يتم استغلال الأطفال وذوي العاهات في تلك الظاهرة البشعة.

هذا كله واحد البرنامج اللي هو برنامج وطني، واللي هو كيتعدى بكثير العمل ديال الوزارة ديالنا، بل هو كيدخل في إطار تعاون ما بين السلطات المحلية، ما بين مختلف الوزارات المعنية، وما بين كذلك الجمعيات ديال المجتمع المدني اللي هما شركاء أساسيين.

بغيت كذلك نضيف بأنه هذه الإستراتيجية تم البلورة ديالها بتشاور وتعاون مع قطاعات حكومية بحال وزارة الداخلية، لأنه كاين واحد الجانب أمني في محاربة التسول، ما كاينش غير الجانب الاجتماعي اللي هو راجع لوزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، ولكن كاين كذلك الجانب الأمني اللي هو مرتبط بوزارة الداخلية، ووزارة الداخلية كتقوم بالدور ديالها في هاذ الميدان، وكاين كذلك وزارة العدل، حيث أنه في حالة المتابعة لا بد أنه وزارة العدل كتلعب الدور ديالها، بالإضافة إلى التعاون الوطني وجمعيات المجتمع المدني، والمقاربات الثلاث هي معروفة ديال هذه الإستراتيجية، أولا المقاربة الاجتماعية، ثانيا المقاربة القضائية ديال محاربة التسول الاحترافي، والتحسيس والتواصل حول هذه البرامج.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، تفضلوا الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد بنجيد الأمين:

شكرا السيدة الوزيرة.

وشكرا على المعطيات اللي استطعت تتقدمي بها، خاصة هذا إشهاد من سيادتكم، السيدة الوزيرة، أن التسول ماشي ناتج عن القضية ديال الفقر، بل هو مسؤولية ديال وزارة ديال الداخلية إلى وزارة العدل إلى غير ذلك.

هذا في حد ذاته إيجابي، إذن باش يمكن لنا حنايا نعملو الردع لهذا التسول تيخصنا نطبقو القانون، بحيث نعتبر أن التسول فهو جريمة، إذن باش غادي نردعو هذا التسول هذا حصنا نطبقو هاذ القانون، إذن خص تكون واحد المذكرة أو التنسيق مع الوزارة ديال الداخلية وكذلك الوزارة ديال العدل باش كل واحد ياخذ الجري ديالو، وخاصة أن هاد الناس هاذو كيستغلوا بعض الناس اللي هما عندهم عاهات جسدية، وهاذ الشي هذا في كل الأماكن، في الشوارع العمومية، لأن هذه المسألة هاذي اللي حقيقة مستفزة بالنسبة للعيان.

لذا نسائلكم، السيدة الوزيرة، ما هي نتائج هذا البرنامج التقويمي؟ وهل فكرت الوزارة في خلق أنشطة مدرة للدخل لهؤلاء المتسولين، وخاصة الشباب منهم، وذلك لتوجيه التدخل المؤسساتي لإدماج هذه الفئة؟ وهل هناك تنسيق بين الوزارة المعنية والأنسجة الجمعوية لتأهيل المواطنين وحمايتهم من الاستغلال؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الجواب.

السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

شكرا السيد الرئيس.

أشكر السادة المستشارين على طرح السؤال ديالهم، السادة المستشارين للفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية، والسؤال يتعلق بإستراتيجية محاربة التسول، علما بأنه ما يمكنش نربطو الظاهرة ديال التسول فقط بالظاهرة ديال الفقر، وهذا يعني بالتأكيد أنه فعلا كاين بحث اللي قامت به الوزارة في سنة 2007، واللي كتبين بأنه كاين هناك 195 ألف ديال المتسولين والمتسولات، وأنه من ضمنهم 62% اللي كيتعاطوا للتسول بطريقة احترافية، اللي كيستعملوا فيها الأطفال والأشخاص المسنين والأشخاص المعاقين، هاذو كلهم عندنا عليهم إحصائيات حول النتائج فعلا اللي كتبين بأنه كاين نسبة عالية من هاذ المتسولين اللي كيتعاطوا لها بطريقة احترافية.

ولكن لا بد أننا نذكر كذلك بأنه انطلاقة هذه الإستراتيجية جات في 2006، في واحد الإطار واضح اللي هو الدعم ديال وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن إلى المبادرة الوطنية للتنمية البشرية كإستراتيجية لمحاربة الهشاشة، ونحن مطالبين بوضع مخطط جهوي (*un schéma régional*) لمحاربة الهشاشة، وفي هذا الإطار كيدخل كذلك محاربة التسول، حيث أنه كاين مجموعة من الأصناف اللي هي مستهدفة، من ضمنهم الأطفال المتخلى عنهم، الشباب بدون مأوى، كذلك اللي كانوا معتقلين وما عندهم موارد، والأشخاص المعاقين بدون سكن، إلخ... مجموعة من الأصناف ديال الأشخاص اللي كيعيشوا في وضعية هشاشة، وذلك عن طريق مجموعة من الأعمال اللي هي كتجي من الإيواء داخل مؤسسات الرعاية الاجتماعية، من تكوين مهني، من محاربة الأمية، من الأنشطة المدرة للدخل، إلخ...

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيدة الوزيرة، كما نشكركم على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة، ومرة أخرى أستأذن السادة المستشارين لإعطاء الأسبقية للسؤال الموجه إلى السيد وزير الشباب والرياضة، ونسجل تجاوب السادة مستشاري فريق الأصالة والمعاصرة في هذا، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لعرض السؤال تحت العنوان العزوف السياسي للشباب، الكلمة لأحد السادة المستشارين.

المستشار السيد أحمد السنيقي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة الوزراء المحترمين،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم، في البداية أود أن أذكر أن قطاع الشباب قد عرف تحولا مهما في السنوات الأخيرة، حيث تم وضع قطيعة مع العادات القديمة التي كانت تعتبر هذه الشريحة من المجتمع مجرد عجلة للاحتياط، قلما تنتبه إلى تطلعاتها وهواجسها.

كما نسجل أنه بالرغم من الإمكانيات المرصودة لوزارتكم، فقد استطعتم أن تخلقوا عدة أورش، مما أدى إلى عدة نتائج إيجابية، حيث عرفت الساحة الشبابية خلق العديد من الفرق المسرحية ونوادي للسينما، وما إلى ذلك.

السيد الوزير المحترم،

إننا لا نشك في مدى إخلاصكم لقطاع الشباب، فالمنجزات التي تحققت مؤخرا خير دليل على حسن نهجكم وتديركم، إلا أننا ومع الأسف نلاحظ أن الشباب بصفة عامة لازال غير راض على وضعيته، لم ينخرط بشكل فعلي في السياسة العامة للبلاد، ولا زلنا نعيش عزوفا ملحوظا لهذا القطاع في الحياة السياسية.

ولذلك، السيد الوزير المحترم، فإننا نود معرفة التدابير التي اتخذتها وزاراتكم في سبيل التحسيس ودفعه للمشاركة في النقاشات والأورش

فحقيقة الوزارة كتعامل واحد المجهود اللي هو جبار في هذا المجال هذا، ولكن أصبحنا نعاين في الشارع كذلك هناك ظاهرة جديدة، الناس اللي ما عندهم المسكن ديالهم، وهذه دخيلة في حد ذاتها، كيخص الوزارة تبادر وتعمل مراكز لاستقبال هاذ الناس هاذو باش يمكن لنا نتغلبو على هاذ المسألة ديال التسول، وخاصة أننا واحد المجتمع اللي هو مجتمع ديال التكافل وديال التضامن والبقية على الوزارة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الرد عن تعقيب السيد المستشار.

السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

فعلا، السيد المستشار المحترم، من خلال التقييم في نصف الطريق على الإستراتيجية ديال التسول مثلا في المدينة الدار البيضاء تم الإلحاح جدا على كون الإطار القانوني هو غير كافي، حيث أنه كاين المادة 326 و 333 ديال القانون الجنائي، ولكن غير كافيين لمحاربة فعلا ولردع مسألة التعاطي للتوسل، على سبيل المثال المبالغ اللي تم الحصول عليها من خلال محاربة التسول وصلت في الدار البيضاء إلى 2,9 مليون ديال الدرهم عند المتسولين، ولكن من بعد ما يعني حجزوها السلطات اضطرت باش تعاود تردها لأصحابها، لأنه ما كاين حتى شي إطار قانوني اللي يمكن في إطار يتم يعني الحجز ديالها.

وكذلك طلقنا واحد الدراسة مع جامعيين من جامعة الأخوين من أجل دراسة إمكانية وضع مشروع قانون جديد، والآن احنا توصلنا في هذه الأيام في التقرير ديال هذه الدراسة، وغادي نوضعه للنقاش مع مختلف المتدخلين، حتى أننا نخرجو بواحد الإطار قانوني اللي كيسمح لنا باش فعلا نتغلبو على هذه الظاهرة، وهذا مكينفيس بأنه الجانب الاجتماعي كنعطيه واحد الأهمية أساسية، انطلقنا بهذا البرنامج دابا اللي عملنا فيه سيارة الإسعاف والتأهيل ديال المراكز الاجتماعية، درناه في الدار البيضاء والرباط وفاس وصفرو، وكاين مبرمج كذلك في أكادير وقلعة سراغنة، وبالنسبة للعيون، طنجة، آسفي، وحدة ومراكش في سنة 2010، أمضينا على اتفاقيات مع السلطات المحلية وقريبا يعني باش نخرجو هاذ البرامج إلى الوجود، وأكد أنه بتضافر الجهود غادي نستاطعو باش نتغلبو على هاذ الآفة التي لا تليق بواقع المغرب ديال القرن 21.

العمومية التي فتحتها بلادنا، سواء على الصعيد الوطني أو المحلي أو الجهوي.

وشكرا السيد الرئيس، السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب، تفضلوا.

السيد منصف بلخياط، وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد المستشار.

السيد وزيرين،

السيدة والسادة المستشارين،

في الأول، أود في البداية أن أشكر السادة نواب فريق الأصالة والمعاصرة على الاهتمام بقطاع الشباب، وتتبعهم لمختلف الأوراش التي يشهدها هذا القطاع.

هاذ القطاع قطاع مهم بالنسبة لوزارة الشباب والرياضة، حيث أنه عملنا واحد الأنشطة كبيرة، خاصة أنشطة وبرامج ديال المعهد الوطني للشباب والديمقراطية، الذي يضم أغلبية الشبايات المنضوية تحت لواء الأحزاب السياسية المغربية، هاذ المعهد يضم عدة منتديات شبابية لفائدة الشباب المنتمي واللامنتمي، والهدف هو التوعية والتأطير على القيم ديال المواطنة والديمقراطية كثقافة وسلوك، وحثهم على الانخراط في العمل الجمعي والسياسي.

ولكن هذا الشيء بكل صراحة ومعك الحق غير كاف، لأن هذا العزوف اللي هو كاين لما ننظر له من المنطلق ديال الأرقام، كنعلقوا بأنه في 2012 مثلا الشباب اللي غادي يمسيو يصوتوا هما اللي ازدادوا في 1994، ولما نأخذ الشريحة ديال الشباب اللي هي مزادة ما بين 1994 و1980 كنعلقوا تقريبا 8 مليون الشباب، اللي معظمهم ما مشاوش يصوتوا في 2007.

إذن لما كنعشوفو الانخراط ديال الشباب في العمل السياسي، كنعلقوا بأنه كاين عزوف، وهذا العزوف احنا متفقين عليه على التشخيص وعلى السؤال ديالكم، وتنظنو بكل صراحة أن المسؤولية هي مسؤولية متبادلة ما بين الحكومة وما بين الفرق السياسية، الحكومة والفرق السياسية لما كنعشوفو العدد المتوي ديال الشباب اللي هما داخلين في هذه المنظمات، واللي كنعقلو هما مؤطرين من طرف الجمعيات ومن طرف الفرق السياسية، كنعلقوا فقط 3% ديال الشباب المغربي اللي هو مؤطر سياسيا، إذن فين مشاوش 97%؟ هذا هو السؤال، واحنا في

إطار إيجاد إستراتيجية بالنسبة لهاذ 97%، خاصة على مدى الترفيه، لما درنا الدراسات لقينا بأنه الهدف ديال الشباب هو أولا ترفيه، ومن بعد ما نجيبوهم للترفيه ونرجعوهم للوزارة عن طريق الملاعب السوسيو رياضية للقرب، إن شاء الله من بعد ندخلوهم في إطار العمل السياسي. اللي هو مهم أيضا، هو أنه كنعقترح عليكم، لأن هذا سؤال مهم، أنه نخلق لجنة ما بين جميع الفرق السياسية، وذلك في انتخابات 2012 باش نقترحو شي اقتراح ديال لجنة وطنية للشباب، لجنة اللي تكون في البرلمان.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب عن جواب السيد الوزير.

المستشار السيد أحمد الكور:

شكرا السيد الرئيس، السيد الرئيس كنعشرك على ضبط الوقت، ولكن احتراما لبعضنا إذا كان السيد الوزير بدا جملة، خليه يكملها باش نعرفو آش يغا يقول، باش يمكننا نجيبه.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار، الجلسة مخصصة لبرنامج محدد، وكل من سيحرم من بسط جوابه في إطار البث التلفزيوني سيحتج على الرئاسة، ولذلك أرجوكم أن نلتزم جميعا باحترام الوقت، تفضلوا السيد المستشار في إطار الرد على جواب السيد الوزير.

المستشار السيد أحمد الكور:

السيد الوزير، شكرا على جوابكم، أولا بكل صراحة يمكن هاذ السؤال كان خص يجيب عليه وزير الداخلية، لأن هذه الإشكالية ديال العزوف فيما يخص الشباب، ولما نقول الشباب، نقول التلميذ والتلميذة والطالب والطالبة، واللي ضابط هاذ الملف هو وزارة الداخلية، هي اللي كانت خصها تجاوب، باش يمكننا نتعاونو باش تستفيد الحكومة ويستفيد الرأي العام ويستفيد البرلمان.

هذا الشباب، السيد الوزير، فيه 2 ديال الأصناف، كاين صنف العالم القروي وصنف المدن، هاذ 3% اللي قلت لي مؤطرة، أنا عندي اليقين أن هاذ 3% تنتمي إلى العالم القروي، هي التي تصوت وتشارك في العمل السياسي وكتشارك في الانتخابات، ويمكن لكم أن تطلعوا

المستوى الإقليمي، لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عزيز اللبار:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين الأعزاء،

لعل من أهم الأوراش التي نأدى بها صاحب الجلالة في العشرة الأخيرة ورش تقريب الإدارة من المواطنين، وهو الورش الذي تمت ترجمته من خلال مجموعة من المبادرات الحكومية وكذا أنشطة جمعيات المجتمع المدني.

لكن، السيد الوزير، فوجئنا مؤخرا وتحديدًا بتاريخ 13 يونيو 2008 بقرار وزاري يضرب في العمق هذه السياسة، بحيث أصبح يمنح وبصفة حصرية صلاحية استخلاص الضرائب بجميع أنواعها إلى السيد قابض الإدارة الجبائية التابع للتقسيم الجبائية على المستوى الإقليمي فقط عوض القباضات المتواجدة في جميع دوائر المملكة، والتي كانت تقوم في السابق بهذه العملية.

فلا يخفى عليكم، السيد الوزير، أن إجراء من هذا القبيل سيحرم خزينة الدولة من أموال باهظة، كما سيتسبب في إرهاق شديد للمواطنين، وسيضعف من مصارفهم الخاصة بالتنقل والمبيت أحيانا نظرا لبعد المسافة، والتي قد تصل في بعض الأحيان إلى مئات الكيلومترات، هذا فضلا عن الاكتظاظ الذي سيرافق عملية تأدية الضريبة على المستوى الإقليمي، عكس ما كان عليه الأمر سابقا من يسر وسهولة بالنسبة للمواطنين على المستوى المحلي.

فمن هذا المنطلق، السيد الوزير، نسائلكم عن إمكانية التراجع عن هذا القرار، إذا كان ممكنا، الذي خلق حالة من الارتباك للمواطنين، وساهم من دون شك في إضعاف مداخيل خزينة الدولة.

كذلك، كيف تعالجون بعض المشاكل التي خلقت بعض الشطط وبعض التعسفات التي طالت المواطنين من طرف بعض مسؤولي إدارة الضرائب؟

وشكرا السيد الرئيس.

على معطيات اللي كنتخص العزوف، غادي تلقاو بأن العزوف ناقص بالجانب القروي بالنسبة للمدن.

السيد الوزير، هذه الحكومة الموقرة إذا بغات تهمي الشعب المغربي ل2012، خصها تلجأ للجامعات، غادي يتاحوا لكم فرص باش تناقشوا هاذ الملف مع الطلبة، غادي يقول لك معمرو يصوت ومعمرو يشارك في شي حزب، ومكثيق لا في الحكومة ولا في البرلمان، ولهذا التأطير خصو يكون داخل المدارس وداخل الجامعات. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب عن تعقيب السيد المستشار في دقيقتين.

السيد وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد المستشار.

أظن بأن التعقيب احنا متفقيين عليه، واللي كنتقروه عليكم هو أنه نفتحو نقاش وطني لأن هادي قضية وطنية، لما كنتشوفو بأن 8 مليون ديال الناخبين يمكن لهم يصوتوا، أظن بأن هذه الشريحة خصنا نعطيوها الأهمية ديالها.

أكثر من ذلك، أنا أقترح كعضو في الحكومة وكعضو في حزب سياسي أنه يفتح النقاش لكي نخلق اللائحة الوطنية للشباب، لأنه إلى ما خلقناش لائحة وطنية في الانتخابات الجديدة، ما غاديش يدخلوا الشباب إلى البرلمان، إذن كيفما درنا مع السيدات في 2007 خصنا نديرو مع الشباب نفس الشيء في 2012، ويفتح نقاش في الجامعات في إطار حوار وطني..

أنا أقول أنه من المهم أنه هاذ النقاش يفتح، وجميع الأحزاب السياسية لا في الأغلبية ولا في المعارضة البناء نتذاكرو عليه باش نلقاو الحلول في نقاش بالنسبة لانتخابات 2012، لأن هادي شريحة مهمة بالنسبة للمجتمع الوطني وبالنسبة إلى الثوابت ديال (*institutions les*)، اللي هما قبة البرلمان.

وشكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

نشكركم السيد الوزير على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة، ومنتقل مباشرة إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية، والسؤال الأول موضوعه تداعيات عملية حصر استيفاء تأدية الضرائب على

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب على السؤال.

السيد صلاح الدين مزور، وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.
السيد المستشار المحترم،

شكرا لوضعكم هذا السؤال، والتي في الواقع يعكس مجموعة ديال المطالب اللي تم التعبير عليها مرات متعددة حول الإشكالية المرتبطة بالتحصيل ومسألة القرب من المواطن.

الإدارة ديال الضرائب وكذلك الخزينة العامة أعطوا الانطلاقة منذ سنوات للعملية ديال عقلنة التنظيم والمصاريف، لأنه من المنطقي كذلك إذا كنا نأخذ بعين الاعتبار ضرورة القرب من المواطن، خصنا ناخذو بعين الاعتبار كذلك الجانب المرتبط بمصاريف الإدارة، وثقل المصاريف ديال الإدارة، واش منطقي أنه يكون هناك مركز مفتوح للعمل ساعة في اليوم، إذا كان هناك عمل ساعة في اليوم؟ إذن احنا مشينا في الاتجاه ديال العقلنة، وغاديين في الاتجاه ديال إعادة التنظيم، في اتجاه الاستجابة لطلب المواطن.

الدراسة اللي قربت تكمل، وكاين عمليات اللي اتخذت سابقا، هو أنه انطلاقا من عدد العمليات المسجلة كمعدل، كاين هناك حاجة إلى شخص اللي كيمشي مرة في الأسبوع، وكيمكن يخدم المواطن ويقلص كذلك مصاريف التدبير بالنسبة للإدارة.

هذا هو التوجه العام اللي غاديين فيه، مع العلم أنه درنا مجهود أو تدار تحول، أنه التحصيل والوعاء تجمعوا، إذن نقصنا على المواطن مجموعة ديال المشاكل المرتبطة بالإدارة، وخصني نمشي عند هذا، ونمشي عند القسم الآخر والمصلحة الفلانية إلى آخره، هاذي حيدناها. اللي بقي دابا هو أنه الإدارة في إطار عمل ديناميكي وممنهج أهما تستجيب كذلك لهاذ الشيء اللي عبرتو عليه، لأنه بالفعل ماشي منطقي أنه باش واحد يخلص الضريبة ديالو، خصو ياخذ الكار ويمشي ويسكن في الأوطيل، أو ما نعرف فين تيسكن أو فين كيمشي، ويخسر اللي تيجسرو، وما عندوش الإمكانيات ديالو باش يؤدي الواجب ديالو.

إذن سؤالكم في محله، لكن أريد أن نوكد لكم أننا نشغل في اتجاه الاستجابة لهذا الطلب بدون أنه يشكل تكلفة كبيرة بالنسبة لمصاريف الدولة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، الكلمة للأستاذ اللبار في إطار التعقيب، تفضل.

المستشار السيد عزيز اللبار:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد الوزير.

حقيقة ربما قربت نقول ما خليتي لي ما نقول، لأن في السؤال درتي سؤال وجواب على سؤال، ولكن لا بد من التفكير، السيد الوزير، تعرفوكم طبقا للكفاءة ديالكم والتعامل في هذا النطاق، أن هذا مشكل ها اتما اعترفتم به، المشكل ديال الثقل على المواطن.

ولكن أهم الإشكالات التي تعيق تحديث الإدارة المغربية وجعل الإدارة قريية من المواطنين هي صعوبة الارتفاق، بمعنى تسيير وتسهيل العلاقة بين المرفق والمرتفق، أي (*le contribuable*) والدولة في نفس الوقت.

إذن هنا يجب أن يكون هم الدولة أو الهم ديالهم بجوج هو الانسجام مع التوجيهات التي ينادي بها صاحب الجلالة لتقريب الإدارة من المواطنين، إذن هنا نطلب التفكير في المواطن والمرتفق، أي (*le contribuable*) باش يؤدي الضرائب ديالو، وإيلاته أولوية في علاقته مع الإدارة لتصحيح العلاقة بينهما، عكس الصورة السلبية التي تحكمها.

وهنا، السيد الوزير، ما بغينشاي يبقى ذاك المواطن (*le contribuable*) يشوف بأن هاذ إدارة تحصيل الضرائب هي كغولة، أو ربما أستسمح على هذه اللغة الدارجة أو ربما العكس صحيح، يقولوا بأن حتى المواطن غادي يتكنن كفريسة، إذن هنا تقرب الإدارة للطرفين، هذا باش نادى بها جلالة الملك وهذا اللي تنطلب منو، وأنتم بنفسكم جاوبتو اللي نكن لكم نفس الشكر على هاذ الجواب ديالكم.

إذن هنا إذا درنا هاذ القضية في هاذ الطريق هاذي غادي نديرو الخير للطرفين، ناهيك عن غياب عدالة جبائية، والتي يعاني منها بالأساس الفئات الصغرى والمتوسطة من صناعات تقليديين ومن الفقراء

إلا أنه الملاحظ على أنه في السنوات الأولى في أثناء حكومة التناوب من 97 إلى 2002 كان الملاحظ على أن هناك انخفاض في الميزانية في الجانب المخصص، وهذا الانخفاض كان كيميائي حتى لـ 15% سنويا، ما بين 10 و 15% سنويا، إلا أنه بمجيء الحكومة الموالية، نتاج السيد إدريس حطو، الملاحظة اللي كاينة وهو أن هناك زيادة سنوية نتاج 15% سنويا، هذا كيميكي كيوضعنا في حيص بيص كيفاش على أن الناس كيستافدوا من التعويضات الجزافية، ولكن الدولة مؤخرا بداو كيشرى السيارات، واش السيارات اللي كيشرى حاليا لأن الدولة اللي كتقول لهم خصهم يستعملوا (*les voitures utilitaires*)، ما بقاوش كياخذوا ذوك السيارات، لكن بعض الوزارات نشوفو غير واحنا غاديين في الطريق ولينا كنعلقوا (*les 4x4*)، كان رئيس مصلحة من حقو سيارة ديال 20 مليون سنتيم ولا 15 مليون سنتيم ولا 11، الآن كيخرج كات كات "برادو"، ما كاين لاش نذكرو الأسماء، اللي كتبلغ 40 مليون ولا كذا، وهذا كيستترف الميزانية نتاج الدولة، هذه السيارات الجديدة كذلك في سنة واحدة اللي ما كيتعاش العمر ديالها سنة، الدولة الميزانية اللي كانت كلفتها 2,4 مليار سنتيم، هذا تقرير نتاج المجلس الجهوي للحسابات لما مشى وشاف المكتب نتاج النقل.

ولهذا بكل صراحة، السيد الوزير، لما هو معهود فيكم، لأنه سؤال بكل صراحة موجه للحكومة والسيد الوزير الأول، والآن هذا أن هاذ الجانب خصو يوقف، هذا الاستنزاف وهاذ (*le beurre*) و (*l'argent de beurre*)، الزبدة وفلوس الزبدة ما خصهاش تبقى، الإجراءات اللي اتخذتها في هذا الموضوع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الجواب.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا جزيلاً للسيد المستشار على وضعه هذا السؤال، واحا قبل قلت واش نجي نجاب ولا منجاوبش لأنه ليس سؤالاً موجهاً إلى وزير المالية، ولكن بحكم أنه توصلت به لا مانع في الجواب.

أعتقد بأنه القرار اللي طبع الذاكرة ديال حكومة التناوب هو هذا، والمغاربة كلهم يتذكرونه والكل يؤكد عليه، لأنه كان قراراً شجاعاً،

الذين لا حول ولا قوة لهم، احنا تنطلبو في هذا النطاق هذا ربما الإغفاء، وربما في هذا النطاق احنا في اللجنة ما يمكناش نمضرو بما فيه الكفاية في اللجن إن شاء الله.

وكنعرفوكم، السيد الوزير، تفهموا، وربما ملي تفهموا بعض الأمور اللي ربما تنشوفوها غادي تنقص في بعض نقصان المداخيل ديال صندوق الدولة، تتقولوا لنا الله يخليكم نساعدو هاذ النوبة باش ما نتركوش الفصل 51، وتنقلوها في نطاق مداخيل صندوق الدولة، نخليو هاذ النقاش للمستقبل، وشكرا على جوابكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد، لا تعقيب، إذن ننتقل إلى السؤال الثاني الموجه إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية في سؤال موضوعه استعمال سيارات المصلحة، للمستشارين المحترمين السادة: زبيدة بوعيداد، حفيظ وشاك، عمر مورو، مولاي الحسن طالب، المصطفى الهبية.

الكلمة للأستاذ حفيظ وشاك.

المستشار السيد حفيظ وشاك:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أخواني، إخواني المستشارين،

بمجيء حكومة التناوب التي ترأسها المجاهد الكبير الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي، قامت آنذاك الحكومة بتقييم للميزانية العامة للدولة من أجل البحث عن السبل الكفيلة بتخفيف العبء عن الميزانية العامة للدولة، ولاحظت آنذاك أن العبء الكبير من ضمن الأعباء الكبيرة التي عليها وهي حظيرة سيارات الدولة.

حظيرة سيارات الدولة التي كانت آنذاك في ميزانية سنة 96-97 تستترف 48 مليار سنتيم، فقامت الحكومة آنذاك بإصدار مرسومين، مرسوم 1015 ومرسوم 1052، وأصدرت دوريتين من أجل تطبيقهما، وهي دورية 20 فبراير 98 ودورية 1198 بتاريخ 7 أبريل 98، وذلك من أجل أن سيارات المصلحة متبقاش (*les voitures de service*) ميبقاوش، شي رئيس المصلحة اللي عندو، الدولة باعتها لو بواحد الثمن بسيط، ولكن تعطت لهم تعويضات جزافية شهرية من أجل استعمال السيارات الخاصة بتاعهم.

وأدى إلى تقليص كبير للمصاريف، من غير المصاريف يعني الاستهلاك غير الطبيعي.

اليوم رجعنا للوضعية القديمة، وأنا متفق معكم تمام الاتفاق بأنه هاذ الطريق فين غادين فيما يخص سيارات المصلحة والسيارات اللي كنتستعملها الدولة دخلنا في واحد الدوامة اللي غير إيجابية بالنسبة للمستوى اللي خص تمشي عليه الإدارة المغربية.

بالطبع من بين التدابير الصارمة اللي غادي تتخذ هو الحد من هاذ التزيف، لأنه نزيف كاين اللي كييعبر عليه أو يبرره بحكم أنه بالفعل الدينامية ديال البلاد ولات كنتحتم على أنه يكون هناك تنقلات، تحول إلى آخره، البلاد الحمد لله فيها ما يدار، ولكن ما كاينش غير الطريقة ديال الشراء، احنا في وزارة المالية نقول بأنه خصنا نمشيو أكثر إلى منطوق العقد انطلاقا من الحاجيات، وفي إطار (contrat)، يمكن تحتاج الطونوبيل 3 أشهر، يمكن تحتاجها 6 أشهر، يمكن تحتاجها عام، يمكن تحتاجها لمدة 3 سنوات اللي فيها ذاك المشروع، ولكن منشريش طونوبيل اللي غتبقى تتحمل الدولة العبء ديالها باستمرار.

إذن غادي تكون قرارات انطلاقا من يعني قانون المالية ديال 2011 للحد من التزيف، لأن هناك نزيف مرتبط باقتناء السيارات اللي كتمشي لمختلف الإدارات، وأشكركم جزيل الشكر على طرحكم هذا السؤال، واللي غادي يساعد على التنبية بأنه ما عندناش مصلحة، لا كحكومة ولا كبلاد أنه نستمر في هذا التزيف.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد وشاك حفيظ:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيد الرئيس،

نشكرك لأن أول حاجة السؤال هو مطروح للسيد الوزير الأول، وتحال عليكم في إطار التضامن الحكومي، وربما شافوا على أن التأشير على الصفقات إلى غير ذلك من اختصاص وزارة المالية، ذيك الشئ علاش تحال عليكم، أول حاجة خص القيام به هو تنبيه القباض

والمراقبين تناع الوزارات والقباض على الصعيد المحلي لهذا الجانب هذا، هاذي بصفة أساسية.

وثانيا أنا أحبي فيكم دائما، واللي أنتم معروفين به بالوطنية الكبيرة ومعروفين بالغيرة ديالكم والجواب ديالكم راه يبين شخصيتكم بكل صراحة، أنا غير كتزيد تؤكد عليه السيد الوزير، وهو أنه حقيقة على أن كاينة ديناميكية خصها توابها كراء السيارات إلى غير ذلك، راه الفتاوي عند الوزارات، نعطيك مثال أي مشروع وزارة الأشغال العمومية كتقوم به إلا في المارشي كتخرج فيه طون ديال السيارات، ولكن خصها تخرج (les voitures de chantier) ماشي

كذلك كاين جانب آخر، كاين في إطار الديناميكية اللي جاوبتو عليها نيت أنه كاينة وزارات وجماعات اللي تلتجى لكراء السيارات، نعطي مثال جماعة الدارالبيضاء كارية 3500 سيارة، وذيك كراء السيارات كتتمكن ذيك السيد اللي كيأمر باش يعطيها لمن ما بغا إلى غير ذلك، حتى هاذ الجانب الكراء مشكل.

أنا كنظن المرسومين واضحين في هاذ الجانب، الحكومة تناع السي عبد الرحمان اليوسفي راها وضعت يديها على مكانم الخلل في هاذ الجانب، الناس راه كراه رئيس مصلحة ولا مدير راه كيتقاضى 3000 درهم في الشهر على سيارتو والاستعمال، ماشي يتقاضى 3000 درهم، وكان كيمشي في السيارة عادية أصبح الآن كيمشي في السيارة تناع 40 مليون أو 50 مليون، هاذ الشئ كما قلتو هذا نزيف للميزانية العامة تناع الدولة والجهود اللي هو مبذول واللي كتبدلوه في وزارة المالية، لذا حان الوقت باش أن وزارة المالية والسيد الوزير الأول يتحمل مسؤوليتو في هاذ الجانب هذا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، وبهذا الجواب نكون قد أتينا على الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الاقتصاد و المالية، ونشكره على مساهمته معنا في هذه الجلسة، ومنتقل إلى السؤال الأخير المبرمج في هذه الجلسة، وهو الموجه إلى السيد كاتب الدولة لدى وزير الطاقة المعادن والماء والبيئة،

في اللحظة بمجلس النواب، وعندو مشروع قانونين هما اللي تيمروا الآن، واللي حالوا دون حضوره أمامكم للجواب بنفسه عن هذا السؤال.

وقد كلفني أن أتقدم بالشكر الجزيل للفريق وللسي العلمي التازي على سؤاله لأهمية الموضوع أولا، أهمية الموضوع اللي كما جاء في جواب الوزارة المكلفة بالماء والبيئة، جعلت خطاب العرش الأخير تأخذ فيه المسألة ديال البيئة حيزا مهما، تجسد خاصة في المبادرة المولوية لجلالة الملك محمد السادس بالدعوة إلى اعتماد بلادنا ميثاقا وطنيا للبيئة والتنمية المستدامة.

وبالفعل، تنفيذًا للتعليمات المولوية، شرعت الحكومة في إعداد هذا المشروع المجتمعي الهام، حيث تم إحداث اللجنة الوطنية لإعداد الميثاق الوطني، هاذ اللجنة هي اللي سهرت على أرضية أولية، تم عرضها على كل شرائح المجتمع المغربي، كما جاء في سؤالكم بالنسبة للجهة التي تتمون إليها، باعتبار أن الشأن البيئي هو شأن يهم الجميع، وللخروج بميثاق يستجيب لتطلعات بلادنا نحو تحقيق تنمية مستدامة.

بطبيعة الحال أتاحت لي شرف المشاركة في جهتين، جهة دكالة-عبدة وجهة بني ملال-أزيلال، وفي الجهتين معا يمكن لي نقول على أنه سمعنا من المجتمع ما يؤكد بأن هذا ما شي هم ديال الحكومة فقط أو هم البرلمان، هو هم ديال كل شرائح المجتمع التي ترغب في العمل على بناء منظومة متكاملة ومتطورة للصيانة والحماية المستدامة للبيئة، غادي تمكن بطبيعة الحال من خلق دينامية جديدة للمحافظة على البيئة، ويمكن لي نقول على أن الجميع انخرط في عدة مبادرات تشاورية يمكن تصنيفها في الآتي:

أولا، لقاءات تشاورية جهوية، اللي دويتو عليها السيد المستشار المحترم، واللي نظمتها الحكومة على مستوى كل جهات المملكة، واللي شكلت لأول مرة في بلادنا فضاء متميزا للحوار الصريح ولطرح الأفكار والمقترحات الجادة في كل جوانب القضايا البيئية، لأنه شاركوا فيها المنتخبين، شاركوا فيها المهنيين، شاركوا فيها جمعيات المجتمع المدني، شاركت فيها كل الشرائح الاجتماعية.

كذلك الموقع الإلكتروني للميثاق.. أتركه للتعقيب، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب عن جواب السيد الوزير.

المكلف بالماء والبيئة، وموضوعه هو حصيلة الحوار الوطني حول البيئة والتنمية المستدامة، للمستشارين المحترمين السادة: العلمي التازي، خيرري بلخير، محمد المفيد، عبد الرحيم العماني، مولاي محمد المسعودي.

الكلمة للأستاذ العلمي التازي، تفضلوا السيد المستشار المحترم، وسيتولى الإجابة عن السؤال السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان.

المستشار السيد العلمي التازي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

بناء على التعليمات الملكية السامية الرامية إلى إعداد ميثاق وطني حول البيئة والتنمية المستدامة، وبناء على المقاربة التشاركية المطلوبة في إعداد هاذ الميثاق لما يحظى به الهم البيئي في بلادنا من أولويات، قامت الحكومة مشكورة بتعبئة كل الطاقات البشرية ومختلف جمعيات المجتمع المدني محليا على الصعيد جميع الجهات وعمالات وأقاليم المملكة (كان واحد التجمع مهم جدا في جهة مكناس-تافيلالت) من أجل الخروج بميثاق وطني نموذجي، يعمل على معالجة قضايا البيئة بشكل تشاركي.

السيد الوزير المحترم،

السؤال اللي كنتظرو عليه ومن خلالكم على الحكومة، ما هي حصيلة هاذ الحوار الوطني؟ وما هي العناصر الأساسية التي جاء بها لإعداد هاذ الميثاق؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضلوا السيد الوزير.

السيد إدريس لشكر، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدتين المستشارتين،

السادة المستشارين،

بداية لا بد أن أتقدم لفريق التجمع الدستوري بالاعتذار ديال زميلي الوزير المكلف بالماء و البيئة، اللي فرضت ظروف انعقاد جلسة تشريعية

المستشار السيد العلمي التازي:

شكرا السيد الوزير المحترم على هذه المعلومات التي اعطيتونا، والتي حقيقة أنا متفق معكم لأنه الشعب المغربي بأكمله ساهم مساهمة فعالة على صعيد الجهات، الاجتماعات التي كانوا على صعيد جهات المملكة، قلت منهم بالطبع مكناس-تافيلالت حيث المنطقة ديابي، ولكن التي بغيت نؤكد كما قلته السيد الوزير وهو المجتمع المدني بأكمله ساهم، والفضل كله يرجع أولا للحكومة ككل، حيث حتى وزارة التربية الوطنية ما قصر وشاي، بوجود شباب اليوم في المدرسة يعطيهم دروس حول البيئة، كيفاش يتعاملوا مع البيئة.

وهذه مناسبة باش نقدم التهاني لمدينة الرباط التي كانت على كل حال فازت على الصعيد العالمي، ولكن ما شي غير مدينة الرباط، كاين مدينة الرباط وكاين واحد المدينة صغيرة والتي حتى هي متوفرة فيها الشروط، ألا وهي مدينة إفران ألي هي في المنطقة نتاع مكناس-تافيلالت حتى هي متوفرة فيها الشروط نتاع البيئة.

ولهذا شكرا للحكومة ككل، ولكن خصنا لا بد نقبطو بعين الاعتبار البيئة، ونقبطو بعين الاعتبار كذلك التلوث، ونشوفو المشاكل نتاع الصناعة مثلا كيفاش يمكن لنا نسويو مشكل التلوث إلى كاين تلوث صناعي؟ ولكن أعتقد بأنه التوصية التي يمكن لنا نقولو للحكومة وهو مثلا تشييد المعامل بدل ما يشيدوهم في المدن، أعتقد نخرجوهم شي شوية للعالم القروي، والعالم القروي مستعد لا صفرو ولا مكناس مستعد يستقبلوا معامل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب، تفضلوا السيد الوزير.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

شكرا السيد الرئيس.

أنا أتفق معك السيد المستشار، تأكيداً لما قلته حول التشاور، بالفعل كاين لقاءات تشاورية جهوية وكاين الموقع الإلكتروني ديال الميثاق الوطني، والتي غير من خلال الزوار ديالو كيتأكد المدى التي وصل لو هاد التشاور.

كذلك تحدثتو على المبادرات أو اللقاءات ديال المجتمع المدني، يمكن لنا نقولو حتى المجتمع السياسي، الأحزاب السياسية قامت بأدوار، النقابات، الجمعيات مهنية، الجماعات محلية وأشرتم إلى بعضها، المؤسسات العمومية، هاد الشي كلو كييجعل أية صيغة ديال الاستعجال للوصول إلى حل لأن المسألة ديال البيئة هي المسألة الوحيدة التي ما يمكنش فيها غير مؤسسة أو جهة تمشي وتخصص لها الاعتمادات المالية الواجبة وتحل المشكل، لا.

البيئة هي الموضوع التي إلى ما وقعش فيه الإشارك ديال الجميع، المواطن ليعرف حقوقه وواجباته تجاه هذه الطبيعة من أجل حمايتها واستمراريتها، المستثمر باش يعرف الحدود ديال الاستثمار ديالو بأنه ما خصوش يستنفذ الخيرات الموجودة سواء كيفما كانت في هذه الطبيعة، لذلك الأمر في نهاية المطاف كما أراده جلالة الملك يتعلق باستفتاء وطني حول البيئة.

اليوم المشاورات والشكل التي غتاخذ والمدى التي غتمشي لو غادي يجعل من هذه المشاورات استفتاء حقيقي، غادي يشاركوا فيه كافة المواطنين والمواطنين، من خلال المشاركة ديالهم في هذه المنتديات الثقافية والعلمية والتحسيسية حول موضوع البيئة. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، ونشكركم على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة، وأشكركم جميعاً على مساهمتكم. ورفعت الجلسة.